# توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع الإشارة إلى تطبيقات مختارة

أ.م.د. .هجير عدنان زكي
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

احمد جاسم عباس
ماجستير اقتصاد

## المقدمة

احتلت المسائل المتعلقة بأنماط التداخل الاقتصادي للبلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية حيزاً واسعاً في أدبيات التنمية وفي أدبيات الاقتصاد الدولي على حد سواء، وظهر في كلا الميدانين معالجات استندت إلى النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي التي تمخض عنها ما أصبح يعرف لدى بعض الكتاب بالأبعاد الاقتصادية الدولية للتنمية الاقتصادية أو للتخلف الاقتصادي.وقد أثمرت هذه المساعي الفكرية أكثر من اتجاه انطوى كل منها على استنتاجات محددة أصبحت تشكل بمضمونها العام رؤية متكاملة حول أنماط التداخل للبلد النامي المعني تبعا للنهج الذي تبناه البلد في رؤيته لمقومات التنمية ومعايير نجاحها.

و قد ذهب بعض كتاب التنمية إلى اتخاذ الاستقلال الاقتصادي والاعتماد الاقتصادي المتوازن بين التنمية والتداخل الاقتصادي الدولي معيارين للحكم على نجاح التنمية كمحصلة أخيرة فيما ذهب بعضهم الآخر إلى الفصل بين الاثنين بدعوى أنه ليس هناك ما يبرر عدّ الاعتماد الاقتصادي غير المتوازن (التبعي) مؤشر لإخفاق التنمية ما دام هذا النمط من التداخل استطاع أن يحقق التغيرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد باتجاه التقدم الاقتصادي ورفع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية، ويستشهد رواد هذا الرأي بالتجربة الرائدة لدول جنوب شرق سيا التي انتقلت باقتصاداتها المفتوحة إلى مصاف الدول المتقدمة دون أن تضع معايير

تقليل الاعتماد على الخارج هدفا لسياساتها الاقتصادية التنموية وإنما استرشدت بما أملته متطلبات التداخل الاقتصادي المبني على أسس الحرية الاقتصادية محليا ودولياً، وبين هذا المنحى وذاك تراوحت مساعي التنمية الاقتصادية وأهدافها في البلدان العربية فكان منها من تبنى الأول خلال المراحل الأولى النهج من استقلالها السياسي مدفوعة بأسباب أيديولوجية متأثرة بالنهج الاشتراكي الذي كان مطروحا بقوة على الصعيد الفكري والفعلي وتبنته العديد من قياداتها بإتباع سياسات تنموية ترفع شعار الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على

الخارج لاستكمال مقومات الاستقلال السياسي ،ثم عادت للتراجع عنه مع انحسار التجربة الاشتراكية عملياً وفكرياً وبروز إخفاقات التنمية القائمة على الخطط الطموحة وغير الواقعية تزامناً مع ظهور ملامح نظام القطب الواحد الذي اكتسب زخمه الفعلي في عقد التسعينيات تحت مسميات عدة كانت العولمة من أبرزها وأكثرها شيوعاً .

ومن جهة أخرى كان هناك بلدان اختارت منذ البداية الإبقاء على الانفتاح الاقتصادي أو على الأقل عدم غلق أبواب الاقتصاد المحلي بوجه ما يفد من استثمار أو شراكة متأثرة بعلاقات موروثة مع شركائها الحاليين ومستعمريها السابقين كبعض دول المغرب العربي. أما المجوعة الثانية ـ التي أصبح عددها في تراجع ملموس فقد أبقت نهجها الحمائي، مستندة إلى ما تحرص على إعلانه من أيديولوجية ترى في شمولية دور الدولة معيناً في تأمين الاستقلال الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذا المدخل في العلاقة التبادلية بين التنمية وأبعادها الاقتصادية الدولية اختار هذا البحث تعقب سياق العلاقات التبادلية في منظومة فرعية لهذه العلاقات وهي منظومة اقتصاديات التبعية التي استندت في هيكلة مؤشراتها إلى الفكر التنموي.

استند هذا البحث إلى فرضية مفادها: إن الحصيلة التأشيرية لمنظومة اقتصاديات التبعية ترتبط باختلاف اتجاهات إستراتيجيات التنمية المتبعة من حيث الانفتاح أو الحمائية ، بالقدر الذي حققت فيه الإستراتيجية المتبعة النهوض بكفاءة الأداء الاقتصادي المحلي ،وان الحكم على حصيلة التجربة التنموية للاقتصاد النامي يعتمد على ما تحقق من انعكاسات للتطور الاقتصادي المحلي على نمط علاقاته الاقتصادية الدولية وليس العكس .

وقد استرشد هذا البحث بالأدبيات التي عالجت مسائل التبعية الاقتصادية في الفكر التنموي، وخلص إلى بناء منظومة للتبعية الاقتصادية مستعيناً بالمحاولات السابقة ومنفرداً عنها ومضيفاً إليها في بعض الجوانب، ثم سعى البحث إلى استحداث منهج للربط بين إستراتيجيات التنمية وبين ما تفرزه من حصيلة تأشيرية من خلال عمل المنظومة، سعياً لتأشير نمط التداخل الاقتصادي من حيث كونه يميل إلى التبعية أو التوازن في الاعتماد على الخارج حسب الحالات المختارة لبعض البلدان العربية التي تم اختيارها استناداً إلى التمييز بين الإستراتيجيات التنموية التي تبنتها وحصيلة تجاربها في التنمية على امتداد عقدين للخروج بتصور حول ما تمخض عن التجربة التنموية المختارة من تفاقم للتبعية الاقتصادية أو تخفيف لشدتها، ثم مقارنة هذه الحصيلة بالتطور الاقتصادي الفعلي معبراً عنه بمؤشرات الأداء الاقتصادي.

## المبحث الأول: منظومة اقتصاديات التبعية الاقتصادية بين المفهوم و القياس

تتطلب عملية قياس التبعية الاقتصادية إتباع منهجية تحليلية ملائمة تتفق و المفهوم العام للمنظومة و إمكانية نقل الجدلية المنطقية التي تربط بين العلاقات المكونة لها إلى مستوى منظومة اقتصاديات التبعية .الأمر الذي يتطلب البدء بتوضيح نطاق اقتصاديات التبعية و

توصيف منظومة قياسها من حيث المكونات و جدلية العلاقات المشمولة فيها والمؤشرات والأهداف ، و تحديد الاتجاهات التي تشخص حصيلة عمل المنظومة .

## المطلب الأول : مفهوم التبعية

تتفق الصياغات التي تعبر عن حالة التبعية الاقتصادية على عناصر مشتركة تجعل منها تتمحور حول مفهوم عام في الآليات والتشابك والأطراف، إلا إنها قد تختلف في تفسير التبعية حسب اختلاف المنطلقات الفكرية لأصحابها ، والبحث في نطاقه الحالي سيركز على الآليات و علاقات التشابك والأطراف التي لها صفة تقريرية و يسود حولها اتفاق نسبي بين كتاب التنمية. يرى الاقتصادي سانتوس ***Dos Santos*** في التبعية الاقتصادية " أنها حالة تتشكل استناد إلىعلاقة الارتباط بين اقتصاد و خر ، فاقتصادات بعض الدول (المهيمنة أو المسيطرة) تستطيع أن تتوسع ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى (التابعة) لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع الاقتصاد المهيمن ونموه " .[١]

أما أندريه جوندر فرانك ***A.G.Frank*** فينطلق في تعريفه من مقاربات الأثر التراكمي فيعرفها على "أنها وضع مكون من سلسلة كاملة من المراكز ***Metropolis*** والتوابع ***Satellites*** تربط معاً أجزاء النظام الرأسمالي بكامله من مراكزه الرئيسية في أوربا والولايات المتحدة إلى ابعد المواقع في أرياف أمريكا اللاتينية... كل من هذه التوابع... يعمل كأداة امتصاص لراس المال أو الفائض الاقتصادي ***Economic Surplus*** من التوابع إلى المراكز المحيطة بها ومنها إلى المركز العالمي للنظام الرأسمالي بكامله "[(١)].

ويرى الاقتصادي محمد لبيب شقير في هذا السياق " أن التغيرات الاقتصادية التي تحدث في البلاد النامية لا تأتي من عوامل داخلية منبعثة من داخل اقتصاديات هذه البلاد، بل تتأثر بعوامل منقولة إليها من الاقتصاديات المتقدمة من خلال المبادلات الدولية وهو ما تعنيه التبعية الاقتصادية ".

فيما يرى خرون أن التبعية الاقتصادية هي " وضع ديناميكي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية مع عوامل التبعية الخارجية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلقها ".[٢]

مما سبق عرضه من مفاهيم للتبعية الاقتصادية، يلاحظ أنها تشترك في وصفها على أنها تأخذ شكل عملية ارتباطات أو تشابكات من خلال علاقات التجارة الدولية ، بحيث تكون هناك دول متبوعة (متقدمة) وأخرى تابعة (متخلفة)وكذلك يلاحظ أنها تشترك في بيان لية علاقات

---

[١] د. انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، (بيروت: مركز الإنماء القومي–قسم الدراسات الاقتصادية) ١٩٨٠ ١٣٧
نقلا عن:
-Dos Santos: The Struture of Dependence , American Economic Review, May 1970. , p.231.

[٢] د. انطونيوس كرم، المصدر نفسه ، ص ١٣٧، نقلاً عن:
- Andre G.Franke : "The Development of under development" in imperialism and under deveiopment: A reader, ed.R.I. Rodes (New York: Montnly Review press), p.7.

التبعية، وهذه الآلية تقوم على أن أي تغير اقتصادي يحصل في البلدان التابعة، ما هو إلا تغير منقول إليها من اقتصادات البلدان المتبوعة.
وعليه يمكن الركون إلى صياغة تقريرية لمفهوم التبعية بوصفها : "خضوع اقتصاد قومي متخلف لاقتصاد قومي متقدم، سواء أكان اقتصاد بلد معين أم اقتصاد منطقة معينة، بحيث يكون خاضعاً في سيره للتغيرات التي تحدث في الثاني أو للقرارات التي تصدر عنه، نتيجة لما يتميز به الاقتصاد المتقدم من السيطرة المالية والتجارية و التقنية، فيكون الاقتصاد المتخلف اقتصاداً سلبياً عند قيام مؤثرات دولية، إذ تنعكس عليه هذه المؤثرات، خلال العلاقات الاقتصادية دون أن يكون سبباً فيها " . [٣]

## المطلب الثاني : توصيف منظومة اقتصاديات التبعية

هناك من يشير إلى ماهية المنظومة بمفهومها العام من دون التمييز بينها وبين النظام، فيرى أنها (( تتكون من مجموعة أجزاء متسقة مع بعضها ويكمل بعضها بعضاً وأي خلل في أي منها يحدث خللاً في النتيجة الكلية)) [٤] . وما يؤخذ على هذا المعنى، هو عدم إبراز معالم الخصوصية من حيث المهمة الوظيفية لكل من المنظومة والنظام، فلكل من المفهومين مهمته الوظيفية التي تميزه عن الآخر. فالمفهوم العام للمنظومة والأكثر تخصيصاً هو أنها (( طريقة لتنظيم البيانات وأسلوب لوصف كل من الطريقة التي تتواصل بها الأجزاء والطريقة التي تتغير بها أنماط التفاعل)) [ ] ومن هذا التعريف يمكن تثبيت أركان هيكل المنظومة بمفهومها العام وعلى النحو الآتي :

- المنظومة طريقة لتنظيم البيانات لغرض دراسة ثار طريقة معينة ونتائجها لتنظيم شؤون المجتمعات أو جانب معين منها.
- المنظومة أسلوب وصفي لتواصل الأجزاء أو المؤشرات التي تنسق تركيب البيانات بحيث أن الأجزاء أو المؤشرات يكمل بعضها بعضاً لتشمل جميع جوانب طريقة التنظيم المتبعة.
- المنظومة مفهوم حركي، بحيث أن مسار تغير نمط التفاعل بين الأجزاء أو المؤشرات يأتي في سياق الزمن.

أما النظام ***SYSTEM*** فيعرف بأنه (( وحدة معقدة تتكون من العديد من الأجزاء المختلفة تخضع جميعها إلى خطة عمومية أو كونها تخدم هدفاً عمومياً))[٥]. بمعنى أن النظام وحدة

---

[٣] د. هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، (بغداد: دار الحرية للطباعة) (١٩٧٧ ٢١-٢٢.

٤ فؤاد جرجيس، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الاولى ،١٩٩٧ ٢١، نقلاً عن :

Stanley Hoffmann, " American Social Sciences : International Relations, Vol. 106.No.3 (1977), p.51.

٥ د. مظهر محمد صالح، توصيف النظام الاقتصادي: بين الأكاديمية والكلاسيكية والماركسية الجديدة ورؤية أكاديمية عراقية معاصرة، مجلة دراسات اقتصادية ، (بيت الحكمة) ، العدد الأول ، السنة الثالثة، شتاء ٢٠٠١ ٩٧.

تتكون من العديد من الأجزاء المتشابكة المتفاعلة مع بعضها ضمن الخطة العمومية التي يتبناها لتحقيق هدف معين .و عليه فالنظام ينطوي على ( طريقة عمل ) ***modus operandi*** ، وهدف مسبق ***a priori*** أما المنظومة فهي لاتتبنى مسبقا طريقة للتنظيم أو وإنما تأخذ طريقة من الطرق المتبعة في المجتمعات فتدرس نتائجها ثارها كما يدرس العالم الطبيعي نتائج الحرارة ثارها، وعليه يمكن أن تعد المنظومة منهجية عملية ***Methodological Process*** لدراسة نتائج واثر طريقة يتبناها نظام ما. ♣

ومن الناحية الاقتصادية وللتمييز أكثر بين مفهومي النظام والمنظومة ، لابد من مواجهة سؤالين ، الأول هو كيف يجب أن تجري الأحداث في الحياة الاقتصادية؟ ، والثاني هو كيف تجري الأحداث فعلاً في الحياة الاقتصادية؟ . واستناداً إلى ما تقدم من تمييز بين مهمة النظام والمنظومة، فان النظام الاقتصادي يعالج السؤال الأول ويجيب عنه ويستلهم الإجابة من القيم والمثل التي يؤمن بها. إما المنظومة فتجيب عن السؤال الثاني ويستلهم الجواب من الملاحظة والتجربة والخبرة، أي أن المنظومة تشرح حركة الأحداث في الحياة الاقتصادية في ضوء الملاحظة أو المؤشر والخبرة.لذا فالنظام الاقتصادي يتبنى طريقة للتنظيم، والمنظومة الاقتصادية تدرس نتائج هذه الطريقة التي يتم تطبيقها على المجتمع.

وعلى هذا الأساس يمكن وصف منظومة اقتصاديات التبعية، على أنها طريقة لتنظيم بيانات مجموعة مؤشرات بحيث أن كل مؤشر يعبر عن احد جوانب التبعية الاقتصادية- بالمفهوم الذي سبق اعتماده- ويكون مكملاً لباقي المؤشرات لتشكيل مؤشر مركب- عن طريق ترجيح المؤشرات- يعبر عن أنماط تفاعل جوانب التبعية الاقتصادية ويشير إلى وضع بلد معين في وقت معين للاتجاه العام نحو زيادة التبعية الاقتصادية أو انخفاضها. واستناداً إلى ما تقدم فان الوضع الأمثل لمنظومة اقتصاديات التبعية يأتي من شمول المؤشرات كل جوانب التبعية الاقتصادية وذلك للوقوف على نتائج حقيقية ضمن إطار قياس التبعية الاقتصادية.

## المطلب الثالث :عنصر (الحركية) في منظومة اقتصاديات التبعية

أتضح مما تقدم أن المنظومة مفهوم حركي (ديناميكي) بمعنى أن الهدف الرئيس من تكوين منظومة الاقتصاديات التبعية، هو استخلاص حكم عام حول الموقع الذي تحتله دولة ما عبر الزمن ضمن اتجاه مسار التبعية نحو الاستقلال، وان تحقيق هذا الهدف يتطلب أجراء تحليل نظري يتمحور حول أبراز المناطق التي يتضمنها مسار التبعية والاستقلال.فحالتا (التبعية والاستقلال)(*)متمايزتان، ولكن ليس بصورة تامة، فهناك تداخل بينهما، لتنشأ بذلك منطقة ثالثة، لا يجري عليها وصف التبعية المستقرة ولا الاستقلال المستقر . فهي منطقة تتميز بعدم

---

♣ *من الناحية اللغوية يمكن أن يصطلح على المنظومة بالنظام الفرعي* ***Sub-System*** *. إما من الناحية الوظيفية فيمكن أن يصطلح عليها بالمنهجية العملية* ***Methodological Process*** *، وذلك لتمييزها وظيفياً عن النظام.*

(*) للاختصار هنا تم اعتماد مصطلح التبعية بدلاً من التبعية الاقتصادية، ومصطلح الاستقلال بدلاً من الاستقلال التنموي أو التنمية المستقلة.

الاستقرار من حيث التبعية ومن حيث الاستقلال، ذلك لاختلاط عناصر كل من حالتي التبعية والاستقلال ، ويرجع ذلك إلى أن عملية الانتقال من منطقة التبعية إلى منطقة الاستقلال لا تأتي بشكل (نقلة حادة)(**)، وإنما تأخذ عملية الانتقال مدة زمنية معينة قد تطول أو تقصر بحسب جهود البلد في بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتطوير القدرات الذاتية بما يؤمن إعادة صياغة العلاقات الخارجية لتعزيز الاستقلال التنموي. وعليه يكون هناك ثلاث مناطق على مسار التبعية / الاستقلال، وهي منطقة التبعية المستقرة ومنطقة الاستقلال المستقر، وتتوسطها منطقة الانتقال والتي بدورها تنقسم على شقين فرعيين، احدهما يتمثل بمنطقة عدم استقرار التبعية، وثانيهما يتمثل بمنطقة عدم استقرار الاستقلال .[٦]

ويمكن أعطاء صورة أكثر وضوحاً لتتبع مناطق مسار التبعية/الاستقلال من خلال مخطط يتمثل بالشكل رقم (١) . إذ يبين أن المنطقة رقم (١) تمثل منطقة التبعية والتي تمثل حالة استقرار قوى التبعية مع انعدام لقوى الاستقلال –أو تكاد- في هذه المنطقة أي ت > أ. أما المنطقة رقم (٢) والتي تمثل منطقة الانتقال فتنقسم على شقين، الأول (س) والذي يعبر عن تحسن ملموس في الوزن النسبي لعناصر الاستقلال على الرغم من أن قوى التبعية تبقى أقوى من قوى الاستقلال ت > أ ، أي أن احتمالات الارتداد إلى المنطقة رقم (١) تبقى قوية، أما الشق الثاني (ص) فيمثل حصول تفوق ملموس من قبل قوى الاستقلال على قوى التبعية، إذ يتم اجتياز الخط الذي تتعادل عنده القوتان ت = أ، أي أن احتمالات الارتداد إلى منطقة التبعية تصبح ضعيفة، وذلك لدخول مدى الاستقلال ت < أ. أما المنطقة رقم (٣) فتمثل منطقة الاستقلال والتي تعبر عن حالة اكتساب الاقتصاد المناعة الكافية لمقاومة قوى التبعية واحتمالات الرجوع إليها، ذلك أن هذه المنطقة تعبر عن ليات حقيقية للاستقلال التنموي تضمن للمجتمع التجدد الذاتي وبشكل متواصل.

**شكل رقم (١)**

**مناطق مسار التبعية/الاستقلال**

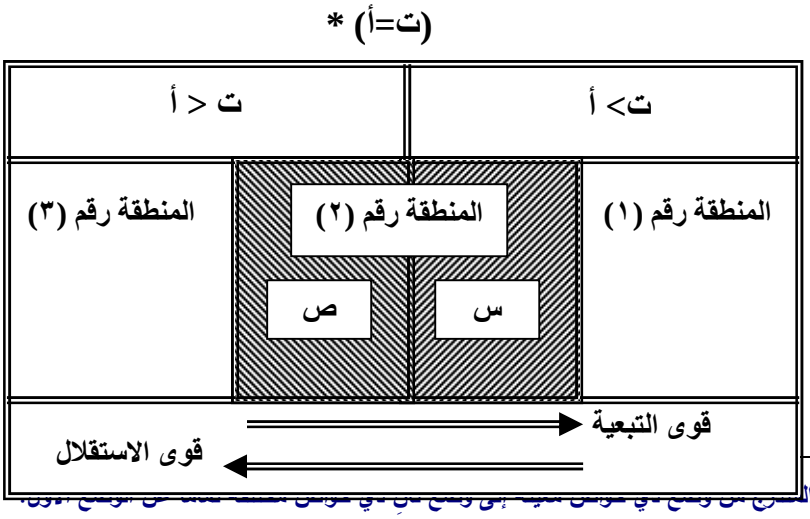


(**) أي الانتقال غير المتسرع من وضع في موقع تبعية إلى وضع في موقع مستقل عكس الوضع الأول.

٦ ) نظر في ذلك : د. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٨.

* ت: تعني التبعية، أ: تعني الاستقلال

## المطلب الرابع :متطلبات مكملة لعملية القياس في المنظومة

من الأهمية بمكان، التطرق إلى بعض المتطلبات المكملة لعملية القياس ضمن إطار مفهوم منظومة اقتصاديات التبعية. فمن هذه المتطلبات أجراء عملية ترجيح لمؤشرات التبعية الاقتصادية من خلال استخدام أوزان تعبر عن الأهمية النسبية لكل مؤشر، وذلك لتسهيل استخلاص مؤشر مركب عام يعبر عن موقع بلد ما في وقت معين على مسار التبعية / الاستقلال. ولكن في هذا الصدد تثار مشكلة تتمحور حول كيفية وضع النسب المناسبة لتلك الأوزان التي تعبر عن تقديرات لمدى الأهمية النسبية وهي مسالة اجتهادية قد يختلف الرأي فيها من باحث إلى خر، ومن هنا فانه يمكن أعطاء أوزان تقديرية مقترحة للمؤشرات تنسق عمل المنظومة، كما يمكن لمن لديه أسس لتقديرات انسب أن يقابلها بأوزان أخرى ويعيد الحسابات أن أراد. كذلك من المتطلبات الأخرى لعملية القياس، هو تحديد المعيار الذي على أساسه تتعين مناطق مسار التبعية/الاستقلال، ولاسيما تعيين حدي منطقة الانتقال، ذلك لان ما دون الحد الأدنى منها يدل على دخول منطقة التبعية وما فوق الحد الأعلى منها يدل على دخول منطقة الاستقلال. والمعيار هنا هو الاسترشاد بمجموعة من القيم والبيانات التأشيرية لبلدان يمكن عدها مرجعية، من حيث تصنيفها على مسار التبعية /الاستقلال ما بين بلدان تابعة وأخرى مستقلة وبلدان في منطقة الانتقال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسالة التعامل مع أي تقسيم لبلدان مرجعية مختارة لتعيين مناطق مسار التبعية/الاستقلال لكل مؤشر من مؤشرات التبعية الاقتصادية، غير ملزم في كل الأحوال، ذلك انه ضمن المجموعة الواحدة من البلدان المصنفة في إطار احد مناطق مسار التبعية/الاستقلال قد تتباين بياناتها تبايناً شديداً تبعاً لتباين حجم الدولة من حيث المساحة والسكان والموارد، فنسب الصادرات أو الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مثلاً يمكن أن تتباين بشدة بين دولة وأخرى تبعاً لتباين حجم الدولة. لذا فانه من الوارد استبعاد قيم بيانات دولة معينة من حساب متوسط قيم مجموعتها، ذلك لان قيمته لا تنسجم مع سياق باقي المجموعة، أو إمكانية التعويض بقيم بيانات دولة أو مجموعة دول أخرى يمكن أن تنسب إلى المجموعة نفسها من حيث الحجم الاقتصادي والقدرات الذاتية.

وأخيرا وفيما يتعلق بعملية القياس ضمن إطار مفهوم منظومة اقتصاديات التبعية، توجد ثمة عقبة يفرضها الواقع العملي لبناء منظومة متكاملة ومتناسقة من المؤشرات تشمل جميع جوانب التبعية الاقتصادية، تتمحور حول عدم توفر بيانات بعض المؤشرات، أكان ذلك لعدم جمعها أصلا أم لجمعها وعدم نشرها، مما يقود إلى القناعة بتكوين قائمة من المؤشرات المقترحة، تقدم على أساس الأخذ بنظر الاهتمام تقديم الجوانب الأكثر أهمية للتعبير عن التبعية الاقتصادية من جهة، وعلى أساس ما يتيسر قياسها بما هو متاح من بيانات من جهة.

## المبحث الثاني المؤشرات المختارة لبناء منظومة قياس التبعية الاقتصادية ودلالاتها الاقتصادية

يكمن الهدف الرئيس من تقديم مؤشرات مختارة، الاستدلال على مدى اندماج الاقتصاد المحلي لبلد نام في الاقتصاد العالمي، وما لزيادة هذا الاندماج من اثر في تقييد المسار التنموي المستقل للبلد المعني، ذلك أن هكذا اندماج لا يرتكز أساسا على علاقات متكافئة بين الطرفين وإنما على علاقات تبعية أفرزتها عوامل خارجية وأخرى داخلية تفاعلت فيما بينها لتدعيم أواصر تلك العلاقات وأحكام طوق التبعية الاقتصادية.

لذا وجد من المناسب أن يتم تصنيف المؤشرات المختارة على أساس اتجاهين، ينصب الاتجاه الأول على نوع المؤشرات التي تبرز اثر العوامل الخارجية أو اثر العلاقات الاقتصادية للدولة المعنية مع العالم الخارجي في تعميق علاقات التبعية الاقتصادية، أما الاتجاه الثاني فينصب على أبراز العوامل الداخلية المتعلقة بالقدرات الذاتية للاقتصاد وتقويم مسار التنمية الاقتصادية وتقديم دلالات حول استقلاله أو تبعيته الاقتصادية، أي ما يهتم بمدى التكامل أو التفكك في هيكل الإنتاج المحلي وما يتضمن من قوة ذاتية لمواجهة الصدمات الخارجية ومحاولة الضغط الاقتصادي الخارجي عندما يقرر المجتمع التخلص من طوق التبعية والسير في طريق الاستقلال التنموي.

### المطلب الأول :الدلالات الاتجاهية للمؤشرات المختارة

يتطلب الوقوف على الدلالات الاتجاهية للمؤشرات المختارة قبل الدخول في دلالاتها الاقتصادية، وهنا تنقسم المؤشرات على قسمين تشير إلى حالتين من الاتجاهات، القسم الأول يتعلق بالمؤشرات التي يعد تصاعد قيمها دليلاً على تزايد حالة التبعية إلى الخارج، وهذا القسم يتمثل بالمؤشرات المختارة وهي الانكشاف التجاري والتركز السلعي للصادرات والتركز الجغرافي للصادرات والتركز الجغرافي للواردات ومعدل خدمة الدين الخارجي ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت. إذ إن زيادة القيمة النسبية لأي من هذه المؤشرات عبر الزمن يعد دليل تبعية إلى الخارج، وبالمقابل فإن انخفاض القيمة النسبية لهذه المؤشرات عبر الزمن يعد دليل تخفيض من حدة التبعية إلى الخارج. أما الدلالة الاتجاهية للقسم الثاني من المؤشرات المختارة فتتمثل بأن تصاعد قيمها النسبية يعد دليلاً على تراجع حالة التبعية الاقتصادية إلى

الخارج، وتتمثل هذه المؤشرات بمؤشر نسبة قيمة التجارة الخارجية للبلد إلى قيمة التجارة الدولية، ومؤشر نسبة إجمالي القطاعات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمار المحقق في الدولة، ومؤشر نصيب الصناعات الرأسمالية من مجمل إنتاج الصناعات التحويلية. إذ إن زيادة القيمة النسبية لأي من هذه المؤشرات عبر الزمن يعد دليل تخفيف من حدة التبعية للخارج أو دليلاً على زيادة الاستقلال الاقتصادي.

ولتنسيق حركة اتجاهات المؤشرات المختارة وتوظيفها في بناء مؤشر تأشيري مركب من جهة، وبناء مؤشر مركب للقيم النسبية للمؤشرات المتعلقة بالاقتصادات المختارة من جهة أخرى، وجد من المناسب تبني الدلالة الاتجاهية المتعلقة بالقسم الأول من المؤشرات، وذلك لان موضوع الدراسة يتعلق بقياس التبعية الاقتصادية، أما الدلالة الاتجاهية للقسم الثاني من المؤشرات فتتعلق بموضوع قياس التنمية المستقلة وليس قياس التبعية الاقتصادية.ولتوحيد حركة جميع المؤشرات المختارة وفق اتجاه واحد هو الاتجاه الذي يشير إلى أن زيادة القيمة النسبية تدل على زيادة حالة التبعية نحو الخارج، سيتم طرح قيم مؤشرات القسم الثاني التي تشير زيادة قيمها النسبية إلى انخفاض شدة التبعية أو زيادة الاستقلال من النسبة ١٠٠% ذلك إن النسبة الأولى قبل الطرح تشير إلى مقدار الاستقلال الاقتصادي، والنسبة الباقية بعد الطرح تشير إلى مقدار التبعية نحو الخارج، وبذلك فان زيادة النسبة المتبقية تعني زيادة حدة التبعية نحو الخارج، وهكذا تتناسق حركة المؤشرات المختارة من حيث الدلالة والاتجاه.

## المطلب الثاني : المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي

### ١- مؤشر الانكشاف التجاري [٧]

يقاس هذا المؤشر بمجموع كل من قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية منسوبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي من خلال المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{GDP}} \times ١٠٠$$

تشير مكونات هذه المعادلة إلى أن هذا المؤشر يتعامل مع الوزن النسبي لأهمية التجارة الخارجية في تكوين GDP، على أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر عن (حدود معينة)[*] يعني أن اقتصاد البلد المعني في حالة اندماج عال بالسوق الدولية، ومن ثم فان اقتصاد ذلك البلد يكون مكشوفاً للمؤثرات الخارجية فتنعكس عليه تقلبات السوق الدولية أو تدخلات البلدان المتقدمة

---

[٧] انظر : د. ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ ص٤٧.

[*] سيتم معالجة الحدود التي تتراوح بينها المؤشرات المعنية استنادا الىً أسس مختارة لتاشير الانتقال النسبي من حالة إلى حالة في موضع لاحق.

التي لها تأثير كبير على تلك السوق بحكم قدرتها الإنتاجية والمؤسسية العالية في إدارة الاقتصاد، وهو ما يعني من تبعية اقتصادية لذلك البلد للخارج.
إلا أن هناك تحفظاً يرد على دقة نتائج تطبيق هذا المؤشر على جميع البلدان، لان دلالة نتيجته لا تنطبق على إحصائيات جميع البلدان ولاسيما المتقدمة منها، أو بعابرة أخرى أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر في البلدان المتقدمة صناعياً لا يعني أنها بلدان تابعة للخارج، بل على العكس أن ذلك الارتفاع يعد دليل استقلال، ذلك أن اقتصادياتها مرتكزة أساسا على قدرات إنتاجيه كبيرة مقترنة بمعطيات ذاتية للاقتصاد تدعمها من حيث مستوى الاعتماد المتبادل بين تلك الاقتصاديات وبين الاقتصاد على المستوى الدولي.ومن ذلك فان هناك جانبين أساسيين يجب الالتفات اليهما عند تقويم ذلك التحفظ، الأول يتمثل بمستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المعني الذي يعبر عنه من خلال المستوى الكمي للإنتاج بصورة عامة ومن خلال النمط النوعي للتركز السلعي للإنتاج، ويكمن ذلك في (أن اقتصاديات البلدان المتقدمة تتميز بارتفاع نسبة إنتاجها في القطاعات كافة ولاسيما الصناعية منها من حيث المساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤهلها للتخصص بإنتاج السلع المصنعة وتصديرها بخلاف البلدان النامية التي تختص بصفة رئيسية بإنتاج المواد الأولية مما يؤهلها لان تختص بتصدير تلك المواد وتستورد مختلف أنواع السلع من الخارج مما يعني ارتفاع نسبة تجارتها الخارجية إلى ناتجها المحلي الإجمالي ومن ثم فان التجارة الخارجية في بلدان العالم النامي تؤدي دوراً رياديا في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مما يقود تلك البلدان لان تكون في وضع اندماج بالسوق الدولية على أساس غير متكافئ ومن ثم يقودها إلى مزيد من التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة صناعياً التي تتحكم في تلك الأسواق الدولية) [٨] أما الجانب الثاني فيتعلق بمستوى الاعتماد التجاري الدولي المتبادل من حيث ما تشكله نسبة تجارة أي بلد من حجم التجارة الدولي، فان لذلك من الدلالة على مدى اعتماد ذلك البلد على العالم أو مدى اعتماد العالم عليه، فكلما كانت نسبة تجارة البلد مرتفعة عن حدود معينة مما تشكله من التجارة الدولية دل ذلك على مدى تأثير اقتصاد ذلك البلد في الاقتصاد الدولي ومن ثم فان ذلك الارتفاع ينعكس على ارتفاع نسبة مؤشر الانكشاف التجاري مما يعني هنا أن ارتفاع نسبة مؤشر الانكشاف لا يعني ارتفاع درجة التبعية وإنما يعني ارتفاع درجة الاعتماد النسبي للاقتصاد الدولي على اقتصاد ذلك البلد) [٩].
لذا وجد من المناسب أن يؤخذ في نظر الاهتمام المؤشرين اللاحقين اللذين يمثلان تحليل جانبي التحفظ أعلاه من جانب، ويمثلان جانبين من جوانب التبعية الاقتصادية للخارج في حد ذاتها من جانب خر.

## ٢- مؤشر التركز السلعي للصادرات

[٨] راجع في ذلك : د. هجير عدنان زكي أمين. اقتصاديات الانكشاف ، بحث مقبول للنشر في مجلة الإدارة والاقتصاد التي تصدر في كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية.

[٩] انظر : سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، سلسلة اطروحات الدكتوراه ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) الطبعة الثانية، ١٩٩٩ ٩٠.

يعكس هذا المؤشر نتائج خاصة بالبلدان النامية دون البلدان المتقدمة ذلك لتخصصها بإنتاج المواد الأولية وتصديرها والتي تشكل نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية والتي بدورها تشكل نسبة كبيرة أيضا في توليد الناتج المحلي الإجمالي وما يعني ذلك من انكشاف للمؤثرات الخارجية التي تنعكس عليها بشكل تقلبات في الأسواق الدولية أو تدخلات من قبل البلدان المتقدمة التي تتحكم في تلك الأسواق. ويقيس هذا المؤشر مدى أهمية نسبة سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع المصدرة للخارج من إجمالي الصادرات، بحيث أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يشير إلى أن الدولة المعنية تكون في وضع ليسمح لها أن تتصدى للمؤثرات الخارجية أو لأية إجراءات مضادة من قبل أي شريك تجاري دولي لها، وذلك لعدم قدرتها على التحول إلى إنتاج سلع أخرى وتصديرها في وقت قصير إذا كان ذلك ملحاً نتيجة حدوث مقاطعة اقتصادية مثلاً أو ما شابه ذلك من أزمات. ويمكن الاعتماد في قياس درجة التركز على تصدير سلعة واحدة أو سلعتين رئيسيتين ضمن هيكل الصادرات ذلك لأنه كلما ارتفع عدد السلع في القياس ضمن هذا المؤشر افتقد هذا المؤشر معنى ارتفاع نسبته أو انخفاضها. أي يمكن الحصول على نسبة هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{صادرات السلعة أو السلعتين الرئيسيتين}}{\text{قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$$

**٣- مؤشر نسبة قيمة التجارة الخارجية للبلد من قيمة التجارة الدولية**

يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد البلد تجارياً على العالم أو مدى اعتماد العالم تجارياً عليه، والفرضية هنا هي انه كلما زادت نسبة تجارة البلد عن حدود معينة فيما تشكله من التجارة على المستوى الدولي اكتسب البلد مناعة ضد التأثيرات الخارجية ومن ثم يكون اقتصاده متبوعاً وليس تابعاً للخارج. ويقاس هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة التجارة الخارجية للبلد المعني}}{\textit{قيمة التجارة الدولية}} \times ١٠٠$$

(ومن اجل تنسيق حركة هذا المؤشر مع باقي المؤشرات من حيث أن زيادة القيمة النسبية للمؤشر تدل على زيادة التبعية الاقتصادية للخارج)[*] يجب طرح الناتج النسبي لقيمة المؤشر من نسبة ١٠٠% ذلك أن زيادة النسبة المتبقية عن حدود معينة تشير إلى انخفاض تأثير تجارة القطر المعني في حجم التجارة الدولية مما يعني إمكانية اعتماده على التجارة الدولية ومن ثم فان إمكانية تبعيته للخارج تصبح اكبر.

**٤- مؤشر درجة التركز الجغرافي للصادرات[١٠]**

---

[*] يراد من تنسيق حركة المؤشرات من حيث أن الزيادة النسبية لقيمة المؤشر تشير إلى زيادة التبعية الاقتصادية هو لأغراض تنسيق بناء منظومة اقتصاديات التبعية من خلال بناء مؤشر مركب للمؤشرات المختارة يعبر عن الدلالة النسبية لتبعية البلد المعني.

[١٠] انظر : د. انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، (الكويت: مركز الإنماء القومي–قسم الدراسات الاقتصادية) الطبعة الأولى، ١٩٨٠ ، ٦٩

يقيس هذا المؤشر مدى تركز صادرات بلد ما في عدد قليل من الشركاء التجاريين، والفرضية هنا تنطلق من أن أي بلد يعمل على تقليل المخاطر المحتملة في أوقات ألازمات من خلال تنويع عدد الدول التي يصدر إليها منتجاته، بحيث إذا أغلقت أسواق معينة أمامه لأي سبب كان، يستطيع البلد التحول إلى أسواق بديلة أخرى ، وسيتم الاعتماد في هذا الجانب على تركز الصادرات في أهم شريكين تجاريين دوليين ذلك أن ارتفاع عدد الشركاء في القياس ضمن هذا المؤشر يفقد معنى التركز الجغرافي للصادرات ، لذا فان ارتفاع القيمة النسبية لمؤشر التركز الجغرافي للصادرات مع أهم شريكين يدل على أن البلد المعني أكثر قابلية للتأثر بقرارات خارجية بعيدة عن الإرادة الذاتية للبلد، وهو احد دلالات التبعية الاقتصادية للخارج، ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة الصادرات إلى أهم شريكين}}{\text{قيمة إجمالي الصادرات}} \times ١٠٠$$

**٥ - مؤشر درجة التركز الجغرافي للواردات**[١١]

الافتراض الذي ينطلق منه هذا المؤشر هو أن تركز الواردات لبلد ما في بلد خارجي واحد أو عدد قليل من البلدان يقود اقتصادياته لان تكون مكشوفة أمام تقلبات اقتصاد ذلك البلد أو تلك البلدان الموردة له، أي أن اقتصاد البلد المستورد يكون عرضة للازمات التي تصيب اقتصادات البلدان الموردة، ويكون الانكشاف أكثر شدة إذا كانت السلع المستوردة ذات طبيعة ستراتيجية للبلد المستورد لها. لذلك فانه كلما تعددت البلدان التي يبرم معها عقود الاستيراد قلت المخاطر ومن ثم ابتعد البلد المعني عن منطقة التبعية الاقتصادية باتجاه منطقة الاستقلال، وعلى غرار المؤشر السابق يمكن الاعتماد في هذا الجانب على تركز الواردات في أهم شريكين تجاريين دوليين كحل وسط ومعياري لعدد البلدان الموردة للبلد المعني، ويمكن احتساب قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة الواردات من أهم شريكين}}{\text{قيمة إجمالي الواردات}} \times ١٠٠$$

**٦- مؤشر معدل خدمة الدين الخارجي** [١٢]

يقاس هذا المؤشر من خلال احتساب قيمة خدمة الديون الخارجية (فوائد + أقساط استهلاك الدين) منسوبة إلى قيمة إجمالي حصيلة الصادرات ويعد احد مؤشرات قياس التبعية الاقتصادية للخارج في مجال اثر المديونية الخارجية على تفاقم تبعية البلدان المدينة ،على أن الإفراط في الاستدانة يعمل على خلق مشاكل وضغوط داخلية وخارجية تؤدي إلى مزيد من

---

[١١] انظر : د. محمد أزهر السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوليتيكية المحتملة، بحث ضمن كتاب (دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ ١٩٧.

[١٢] انظر : د. انطونيوس كرم، مصدر سابق، ص٧٣

الاعتماد على العالم الخارجي في التمويل ومن ثم مزيد من فرص تبعية البلد المدين للبلد الدائن.

ألا أن هناك تحفظاً يرد على هذا المؤشر يتمحور حول محدودية تصويره للأعباء الحقيقية التي يتحملها الاقتصاد المدين من جراء ديونه الخارجية، فمن ناحية تأتي تلك المحدودية من الصعوبة التي تتمثل بما ينطوي عليه هذا المعدل من مفهوم نقدي بحت ***Cash Flow Concept***، فهو يحصر مفهوم عبء الديون الخارجية على العلاقة بين تيارين نقديين، هما تيار مدفوعات خدمة الديون الخارجية ممثلاً في (الفوائد + أقساط استهلاك الدين)، وتيار النقد المتأتي من الصادرات ولا يعطي هذا المعدل دلالة حول العوامل المحددة لهذين التيارين ومن ثم يعجز عن تحديد العبء الحقيقي للدين الخارجي فإذا كان معدل خدمة الديون يتعامل مع أقساط استهلاك الدين كونها كلفة يتحملها الاقتصاد القومي فان هذه الكلفة قد يتمخض عنها عائد للاقتصاد القومي يفوق عبء القرض، فمن الوارد أن يكون القرض الخارجي قد استخدم في تمويل تكوين راس المال الثابت لمشروع استثماري بحيث يؤدي ذلك-حال استكمال المشروع وبدئه في الإنتاج- إلى زيادة حجم الصادرات أو إحلال المنتجات مكان الواردات بحيث يؤدي إنشاء المشروع إلى التعويض عن الواردات، ففي هذه الحالة يكون نمط استخدام القرض قد خلق مورداً ذاتياً لاستهلاك عبء القرض وقيمته، وفي الحالة المغايرة قد يكون القرض قد استخدم في تمويل شراء الذخائر والأسلحة، وهنا لا يرد عن استخدام القرض أية زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ولا زيادة في الصادرات أو تقليل في الواردات ومن ثم لا يسهم استخدام القرض في رفع قدرة الاقتصاد القومي الذاتية على مواجهة الالتزامات الناشئة عن عقده، ومن ناحية أخرى لمحدودية الاعتماد على هذا المؤشر لقياس عبء الديون الخارجية، فان الدلالة التي يعكسها هذا المؤشر تتوقف أساسا على الأهمية النسبية التي يحتلها قطاع الصادرات في الاقتصاد القومي وعلى هيكل الصادرات، ففي الدول النامية التي يؤدي فيها قطاع الصادرات دوراً أساسيا في الاقتصاد القومي تمثل الحصيلة المتأتية منه نسبة هامة من الدخل القومي كالدول المنتجة للبترول وللمواد الخام الأولية الأخرى، ويلاحظ أن معدل خدمة الديون الخارجية سوف يكون اقل بكثير من تلك الدول التي يقل فيها الدور الذي يؤديه قطاع الصادرات في اقتصادها القومي. ومن هنا فان الاعتماد على هذا المعدل في الموازنات الدولية يصبح غير دقيق من حيث الأهمية النسبية التي يحتلها قطاع الصادرات في الاقتصاد القومي.[١٣]

وعلى ذلك وجد من المناسب إن يسند هذا المؤشر بمؤشر خر في هذا المجال يتجاوز التحفظ الذي ورد عليه، وهو مؤشر نسبة قيمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## ٧- مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.[١٤]

[١٣] انظر : د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية–رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨ ٣٥٥–٣٥٨.

[١٤] انظر : سمير عبد الأمير الخزعلي، اثر القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية لبعض الأقطار العربية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩ ٩٠.

**يوضح هذا المؤشر مدى تأثير الدين الخارجي وما يحمل معه من كلفة يتحملها الاقتصاد المعني على إحكام طوق التبعية الاقتصادية من حيث عبء القروض أو من حيث القيود التي تفرض في أثناء أبرام عقود القروض. وان حساب قيمة هذه الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي له من الدلالة على أعطاء نتائج مقنعة لتقويم تلك الكلفة لكون أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر عن حدود معينة يشير إلى أن نمط استخدام تلك الديون لم يخلق مورداً لاستهلاك قيمة القرض بحيث أن ارتفاع قيمة القرض الناجمة عن الفوائد التي يتحملها الاقتصاد يأتي على حساب انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا حدث العكس فتكون النتيجة ايجابية على قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وأما الدلالة الاقتصادية لعد هذا المؤشر احد مؤشرات التبعية الاقتصادية فتاتي على أساس أن النسب المرتفعة عن حدود معينة للديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في البلد المعني إنما تعبر عن مدى تفاقم اعتماد هذا البلد على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وفي علاج بعض المشاكل الاقتصادية الملحة التي تواجهها. وفي ظل تزايد المديونية الخارجية فان البلدان النامية ستكون مجبرة على تمويل أجزاء مهمة من ناتجها القومي للدول والهيئات والمنظمات الدائنة وذلك وفاءً لالتزاماتها ، ومن ناحية أخرى فان تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في بلدان العالم النامي يعطي فرصة للدول الدائنة ولاسيما المتقدمة منها والمؤسسات المالية الدولية كي تتدخل في شؤونها وتهدد استقلالها الاقتصادي وتقودها إلى مزيد من الاندماج والتبعية لها، ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:**

$$\frac{\text{قيمة الدين الخارجي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

## المطلب الثالث: المؤشرات ذات الصلة بالأداء الاقتصادي المحلي

**١- مؤشر نسبة إجمالي القطاعات السلعية المحلية من الناتج المحلي الإجمالي.**

**أن الفرضية التي ينطلق منها هذا المؤشر، هي انه كلما ارتفعت نسبة القطاعات السلعية على حساب القطاعات غير السلعية (التوزيعية والخدمية)(*) من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على زيادة القدرات الذاتية للبلد المعني التي تغني إلى حد ما عن الاعتماد على الخارج فيما**

---

(*) تصنف القطاعات التوزيعية والخدمية وفقاً لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة الذي تتبعه غالبية البلدان العربية على النحو الآتي :

– القطاعات التوزيعية أو قطاعات الخدمات الإنتاجية (التجارة والمطاعم والفنادق،النقل والمواصلات والتخزين، التمويل والتامين والمصارف).

– القطاعات الخدمية أو قطاعات الخدمات الاجتماعية (الخدمات الحكومية، الخدمات الأخرى)

انظر في ذلك : – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي–صندوق النقد العربي– منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، التقرير الاقتصادية العربي الموحد، ابو ظبي، ١٩٩٢ ١٧٧–١٧٩.

يتعلق بالإنتاج السلعي ولاسيما الإنتاج الزراعي والاستخراجي و إنتاج الصناعات التحويلية والتي تعد بمجملها من القطاعات شديدة التحسس بمؤثرات التبعية الاقتصادية للخارج إذا ما قيست بالقطاعات التوزيعية والخدمية بغض النظر عن ايهما اكبر من حيث الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي و /أو ألاستخراجي أو إنتاج الصناعات التحويلية، فالمهم أن تعود النسبة الأهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي إلى إنتاج القطاعات السلعية على حساب باقي القطاعات، ذاك أن الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية والخدمية تتوقف على أهمية نسبية أعلى لإنتاج القطاعات السلعية التي توفر التمويل المناسب لتطوير باقي القطاعات غير السلعية. لكن قلة الاعتماد على القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي يعني أن الاعتماد كبير على الخارج في الحصول على السلع المنتجة (الأولية و/أو الصناعية) مما يقوي من حالة الاندماج بالخارج وهو احد دعائم التبعية الاقتصادية للخارج، ويمكن احتساب القيمة النسبية لهذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة إجمالي القطاعات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

ولتنسيق حركة هذا المؤشر مع باقي المؤشرات المختارة بحيث أن زيادة القيمة النسبية تشير إلى زيادة التبعية للخارج، يجب أجراء تعديل على المعادلة أعلاه، وذلك من خلال طرح ناتج القيمة النسبية للمؤشر من النسبة المئوية (١٠٠%) لتكون :

$$١٠٠ - \frac{\text{قيمة إجمالي القطاعات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

إذ أن زيادة النسبة المتبقية تشير إلى التفوق النسبي للقطاعات غير السلعية على حساب الأهمية النسبية للقطاعات السلعية .

**٢- مؤشر نصيب مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي [١٥]**

تعبر الدلالة الاقتصادية لهذا المؤشر عن أهمية تنو يع الهيكل الإنتاجي للبلدان النامية كخطوة أساسية في البناء التنموي المستقل وذلك عن طريق أعطاء دور اكبر للتصنيع بالاعتماد على النفس، فكما تأكد سابقاً، أن مشكلة بلدان العالم النامي تكمن في تخصصها بإنتاج المواد الأولية ولاسيما اهتمامها بالقطاع الزراعي و/ أو ألاستخراجي في تكوين الجانب الأهم من الناتج المحلي الإجمالي دون أعطاء دور مهم للصناعات التحويلية التي تتميز بتوليد قيمة مضافة عالية من شانها أن ترفع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، فعندما ترتفع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يكون لذلك أثران ايجابيان على الاتجاه نحو مسار الاستقلال التنموي، اولهما سد الحاجة المحلية من المنتجات الصناعية الضرورية وعدم اللجوء إلى استيرادها من الخارج، وما لذلك من تبعات في تعطيل المسار التنموي، وثانيهما يتمحور حول إمكانية التنويع في الهيكل الإنتاجي لاقتصاد البلد المعني والابتعاد عن التخصص بإنتاج المواد الأولية واعتماد البلد في السوق الدولية على

[١٥] انظر : سعد حسين فتح الله، مصدر سابق، ص٨٣

تصدير تلك المواد مما يعرض اقتصاده لتقلبات ناتجة عما يصيب الأسواق الدولية، وتدخلات خارجية تضاعف من عمق تبعيته للخارج. ولاحتساب القيمة النسبية لهذا المؤشر، ولغرض أن يكون نمط القياس متناسقاً مع باقي المؤشرات من حيث أن زيادة قيمة المؤشر تدل على زيادة درجة التبعية يجب تعديل الصيغة من خلال طرح القيمة النسبية للمؤشر من ١٠٠% للدلالة على أن الزيادة النسبية المتبقية تأتي على حساب انخفاض القيمة الأصلية للمؤثر مما يعني أن زيادة النسبة المتبقية تعني زيادة التبعية، أي تكون المعادلة على النحو الآتي:

$$\text{١٠٠ - } \frac{\text{قيمة مساهمة الصناعات التحويلية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

ولكن ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في توليد النتاج المحلي الإجمالي قد لايعطي دلالة قاطعة على انخفاض درجة التبعية الاقتصادية، ذلك لان هذا الارتفاع قد يكون مرهوناً بالارتباط بالشركات متعدية الجنسية من حيث ارتفاع نصيبها في ملكية تلك الصناعات أو إدارتها. ومن اجل تجاوز هكذا تحفظ وجد من المناسب أن يسند هذا المؤشر بالمؤشرين اللاحقين اللذين لهما من الدلالة على ذلك.

**٣- مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت.**

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكل إنشاء النشاطات الإنتاجية وتملكها في بلدان العالم النامي كالمزارع والمصانع وغيرها، ودلالة التبعية الاقتصادية التي يعكسها هذا المؤشر تكمن في ملكية الأجانب لجزء من الطاقة الإنتاجية المحلية والإشراف عليها واخذ القرارات ذات العلاقة بالإنتاج والتسويق من قبل شركات أجنبية لا تتوافق مصالحها مع أهداف المسار التنموي المستقل للبلد النامي الذي يستضيف تلك الاستثمارات، والافتراض هنا، هو انه كلما زاد اعتماد التكوين الرأسمالي المحلي الثابت لبلد ما على الاستثمار الأجنبي المباشر تفاقمت التبعية الاقتصادية لذلك البلد وتحديداً الاستثمارية منها. ويمكن احتساب نسبة هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر}}{\text{قيمة الاستثمار المحلي الثابت}} - \times ١٠٠$$

**٤- مؤشر مدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المتحققة في الدولة** [١٦]

أن الدلالة الاقتصادية لهذا المؤشر تأتي من ضرورة الاعتماد على المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمارات المحلية والابتعاد قدر الامكان عن التمويل الأجنبي في هذا الجانب ، ذلك أن معظم الأموال الأجنبية الممولة للاستثمارات في البلدان النامية تتجه نحو استثمارات مشروطة من قبل البلدان الممولة لا تتماشى مع مسار التنمية المستقلة، فالشطر الأعظم منها يتجه نحو ميادين الاستثمار في الإنتاج الأولي، مما يؤدي إلى زيادة اندماج الاقتصادات النامية بالاقتصادات المتقدمة مما يزيد من تبعية الأول للثاني. ويمكن احتساب القيمة النسبية لهذا

[١٦] انظر : سعد حسين فتح الله، مصدر سابق، ص١٩١-١٩٢

المؤشر من خلال اعتماد نسبة كل من الادخار المحلي والاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة الادخار المحلي}}{\text{GDP}} \times ١٠٠$$

-١٠٠

$$\frac{\text{قيمة الاستثمار المحلي}}{\text{GDP}} \times ١٠٠$$

والفرضية هنا ، هي أن زيادة القيمة النسبية لهذا المؤشر تدل على تمكن المجتمع من الاعتماد على نفسه في تمويل استثماراته والابتعاد عن تمويل القروض الخارجية التي تقود إلى تمكن التبعية الاقتصادية من إحكام طوقها على الاقتصاد المعني. ومن اجل تنسيق حركة هذا المؤشر مع بقية المؤشرات من حيث أن الزيادة في قيمة المؤشر تعني زيادة التبعية الاقتصادية للخارج، يجب أجراء تعديل على المعادلة أعلاه من خلال طرح القيمة النسبية المستخرجة من النسبة المئوية (١٠٠%) وذلك أن القيمة النسبية المتبقية ستعني وجود فجوة عجز في تغطية الادخار المحلي الإجمالي للاستثمار المحلي الإجمالي، ومن ثم كلما زاد اتساع هذه الفجوة دل ذلك على زيادة الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمارات المحلية ومن ثم زيادة الاندماج بالاقتصاديات الخارجية وما يعني ذلك من تفعيل لعوامل التبعية الاقتصادية للخارج.

**٥- مؤشر نصيب مساهمة الصناعات الرأسمالية في مجمل إنتاج الصناعات التحويلية**[١٧]

يعد قطاع إنتاج السلع الرأسمالية من القطاعات المهمة والأساسية فيما يتعلق باستمرار عملية التنمية بالاعتماد على النفس، ذلك لما لإنتاج السلع الرأسمالية من دور ريادي في إرساء دعائم بنيان صناعي قوي ومتكامل يغني عن تفاقم شدة الاعتماد على الخارج في الحصول على تلك السلع مما يدعم بالنتيجة أواصر الاستقلال التنموي. وللدلالة على أن زيادة قيمة المؤشر تشير إلى تفاقم شدة التبعية الاقتصادية يجب تعديل صيغة المؤشر من خلال طرح قيمته النسبية من النسبة ١٠٠% ، أي يمكن احتساب القيمة النسبية لهذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$-١٠٠ \quad \frac{\text{قيمة الإنتاج الصناعي الرأسمالي}}{\text{قيمة إنتاج الصناعات التحويلية}} \times ١٠٠$$

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات أعلاه لا تحيط بجميع جوانب التبعية الاقتصادية، وذلك لصعوبة حصر تلك الجوانب المتعددة بسبب التركيب المتشعب لها. لذا تم اختيار قائمة المؤشرات أعلاه على أساس تقديم الجوانب الأكثر أهمية من حيث التعبير عن تأثير الجوانب الدولية في تعميق التبعية الاقتصادية للخارج ومن ثم التأثير على المسارات التنموية الذاتية للاقتصادات المعنية.

## المبحث الثالث الاقتصادات العربية المختارة- عينة الدراسة

[١٧] انظر : د. إبراهيم العيسوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية، مصدر سابق، ص٢٥٦.

وقع الاختيارفي الأصل على أربعة اقتصادات عربية كنماذج للدراسة المقارنة من حيث درجة مسار التبعية واتجاهها. وقد تم تبني منهجية الاختيار على أساس تصنيف البلدان المختارة إلى بلدان أعلنت أنها تتبنى النهج التنموي المستقل، وأخرى تبنت مفهوم انفتاحي للتنمية يتمحور حول تبني السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والتي من جملتها الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج. إلا إن الدراسة بنطاقها الحالي ستكتفي بعرض نموذجين للدراسة تلبي متطلبات الاختيار وعلى هذا الأساس تم اختيار الاقتصاد السوري(كنموذج دراسي استمر في تبني نهج تنموي مستقل من خلال استراتيجية الاعتماد على النفس)،وكحالة دراسية لاقتصاد يعد من الاقتصادات المتواضعة من حيث الموارد الطبيعية إذا ما قيست بالاقتصادات العربية النفطية. كما وقع الاختيار على الاقتصاد التونسي كعينة من الاقتصادات العربية المختارة لتقويم مساره التنموي كعينة للاقتصادات قليلة الموارد الطبيعية، وكذلك كون القطر التونسي صغير الحجم نسبيا من حيث المساحة والسكان مما يجعله من الاقتصادات التي لها خصوصيتها والذي يمكن اعتماده لأغراض المقارنة .

## المطلب الأول : القيم التأشيرية للمؤشرات المختارة والأسس المعتمدة لتحديدها

تتطلب عملية قياس التبعية الاقتصادية وفقاً لمفهوم منظومة اقتصاديات التبعية، إيجاد قيم نسبية تأشيرية يمكن من خلالها أن يستدل على حدود المناطق الفاصلة بين التبعية والاستقلال، بحيث يمكن عند احتساب القيمة النسبية لكل مؤشر أن تقابل تلك القيمة بقيمة نسبية تأشيرية تقاس بها من اجل تمييز موقع القيمة النسبية لكل مؤشر مختار على مسار التبعية/الاستقلال. استند البحث في اعتماد أسس تحديد القيم التأشيرية للمؤشرات المختارة إلى محاولة سابقة لقياس التبعية [١٨] تعتمد على طريقة لتعيين حدود مناطق التبعية والاستقلال، تتمحور حول الاسترشاد بقيم المؤشرات لعدد من دول متقدمة يمكن عدها مجموعة تأشيرية للدول المستقلة اقتصادياً،وعدد من الدول التي تمر بمرحلة الانتقال من التبعية إلى الاستقلال،ودول نامية تمثل الدول التابعة.

وتفترض تلك المحاولة في القياس انه قد لا يكون ثمة خلاف كبير على هكذا تصنيف.إلا انه اجتهد مسعانا الحالي في استحداث مسعى خر للقياس ذي وصفة تكميلية للمحاولة المشار إليها، فعلى الرغم من قوة المنطق الذي تستند إليها محاولة القياس المشار إليها إلا إن مراعاة بعض التحفظات قد بفظي بالبحث إلى تصور أكثر دقة في تحديد فواصل المنظومة. فمن التحفظات التي تسجل على هذه الطريقة إن مثل هذا التصنيف الذي ينطوي على ثلاث مجموعات من البلدان، يعطي قيمة واحدة تشير إلى البلدان التي تمر في مرحلة الانتقال لا يعطي تصوراً مناسباً عن حدود منطقة الانتقال التي تتوسط بين منطقتي الاستقلال والتبعية. وكذلك من التحفظات عدم التطرق إلى الأسس والمعايير التي اعتمدت لتصنيف البلدان المرجعية وفق مجموعات ثلاث(متقدمة، وفي مرحلة انتقال، ونامية).لذا وجد من المناسب

[١٨] د.ابراهيم العيسوي،قياس التبعية في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)الطبعة الاولى،١٩٨٩،ص ١٠٢-١٠٣.

إتباع لية تأشيرية تتضمن في محتواها تجاوز هذه التحفظات، وفي الوقت نفسه تعتمد على الحركية في القياس بحيث يشار من خلالها إلى أجراء مقارنة بين نتائج قياس التبعية لعقدين من الزمن (الثمانينيات والتسعينيات) من القرن الماضي، وذلك للوقوف على مدى تأثير التحولات الدولية التي اشتدت خلال عقد التسعينيات على مقدار تبعية أي من البلدان المختارة ومقابلة ذلك بعقد الثمانينيات ومن ثم توظيف ذلك في تحليل الاستنتاجات.

لذا يمكن اعتماد القيم التأشيرية لأربع مجاميع من البلدان المرجعية بدلاً من ثلاث مجاميع. ولتوضيح الآلية التاشيرية وفق تصنيف لأربع مجاميع من البلدان المرجعية يمكن الاستعانة بمثال رقمي يوضحه الشكل الآتي الذي يوضح لية لتحديد القيم التأشيرية، وذلك من خلال اخذ متوسط قيم مجموعة من البلدان المتقدمة ولمدة عقدين من الزمن التي يقابلها في ذلك على مسار التبعية/ الاستقلال المنطقة التي تمثل حالة الاستقلال، كونها تمثل حالة البلدان التي تتميز بأعلى درجات التقدم، أما منطقة الانتقال فتنقسم على حقلين، الأول منطقة شبه الاستقلال، والثاني منطقة شبه التبعية، بحيث يشترك في تكوين منطقة الانتقال من حالة التبعية إلى حالة الاستقلال كل من متوسط القيم النسبية للبلدان المتقدمة حديثاً ومتوسط القيم النسبية للبلدان النامية الناهضة، وذلك لكون البلدان التي تم تصنيفها تحت عنوان البلدان المتقدمة حديثاً لم تصل بعد إلى حالة الاستقلال كما وصلت إليه البلدان المتقدمة وإنما وصلت إلى منطقة قريبة من ذلك(شبه استقلال) ولكون البلدان التي تم تصنيفها تحت عنوان البلدان النامية الناهضة قد تجاوزت مرحلة التبعية التي تتعلق بالبلدان الأقل نمواً، ووصلت إلى مرحلة تم تسميتها(شبه التبعية) وفي الوقت نفسه لم تصل إلى ما وصلت إليه البلدان المتقدمة حديثاً من مرحلة تقدم حديث الذي يقابل منطقة شبه الاستقلال، لذا فان البلدان الأقل نمواً ستقابل المنطقة الأخيرة التي تصنف ضمن حالة التبعية.

ولاحتساب القيم النسبية للحدود الثلاث لمنطقة الانتقال، سيتم اخذ متوسط القيم النسبية المتعلقة بكل مؤشر من المؤشرات المختارة الخاصة بالبلدان المتقدمة كأن تكون ٢٠% ومتوسط القيم النسبية الخاصة بالبلدان المتقدمة حديثاً ولتكن ٤٠%، ثم اخذ المتوسط الحسابي للقيمتين المذكورتين ٦٠÷٢=٣٠% لتمثل القيمة النسبية للحد الأول لمنطقة الانتقال والتي تعبر عن حالة التداخل بين منطقة الاستقلال وشبه الاستقلال.

أما الحد الثاني فيمكن أن يحتسب بالطريقة نفسها(٥٠+٧٠)÷٢=٦٠% للتعبير عن التداخل بين منطقة التبعية وبين منطقة شبه التبعية. أما الحد الثالث وهو الحد الوسط الذي يمثل الخط الفاصل بين منطقة شبه الاستقلال ومنطقة شبه التبعية، فيمكن التوصل إليه عن طريقين. الأول اخذ متوسط البلدان التي تمثل منطقة شبه الاستقلال ٤٠% مثلاً ومتوسط البلدان التي تمثل منطقة شبه التبعية ٥٠%، ثم اخذ المتوسط الحسابي لهما ٤٥%، والثاني اخذ متوسط الحسابي لقيم حدي منطقة الانتقال الأول والثاني (٣٠+٦٠)÷ ٢=٤٥%.

أما عن أساس تصنيف مجموعات البلدان التي تعتمد بياناتها للتعبير عن القيم النسبية التأشيرية كمجموعة بلدان متقدمة وأخرى متقدمة حديثاً ومجموعة بلدان نامية ناهضة وأخرى بلدان اقل نمواً، فيمكن هنا اعتماد أربعة معايير تشير إليها الأدبيات الاقتصادية للتمييز بين مجموعة وأخرى.المعيار الأول يتعلق بمدى ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في البلد على أساس إن البلدان الأكثر ارتفاعاً في معدلات ادخارها واستثمارها هي البلدان الأكثر تقدماً

من غيرها ومن ثم هي البلدان الأكثر استقلالاً من غيرها، لتأتي بعدها في ذلك البلدان المتقدمة حديثاً لتكون اقل استقلالاً من البلدان المتقدمة وأكثر استقلالاً من البلدان النامية الناهضة والبلدان الأقل نمواً. أما المعيار الثاني فيتمثل بالقدرة على اجتياز حاجز التقنية العالية أو الخروج من دائرة الركود التقائي، بحيث إن البلدان ذات القدرة الأكبر على اجتياز هكذا حاجز هي البلدان الأكثر تقدماً، لتتدرج بعدها بلدان اقل تقدماً في هذا ألصدد (متقدمة حديثاً) ومن ثم البلدان الناهضة فالأقل نمواً. والمعيار الثالث هو معيار درجة التحول في الهيكل الصناعي،كالانتقال من نمط الصناعات الخفيفة إلى نمط الصناعات الوسيطة او الثقيلة، أو التحول من صناعات تقليدية مثل النسيج إلى صناعات تقليدية حديثة نسبياً مثل الملابس الجاهزة، إذ إن البلدان الأكثر تحولاً في الهيكل الصناعي تعد الأكثر تقدماً.

**شكل رقم (٢)**
**الآلية التأشيرية الحركية لقياس التبعية**

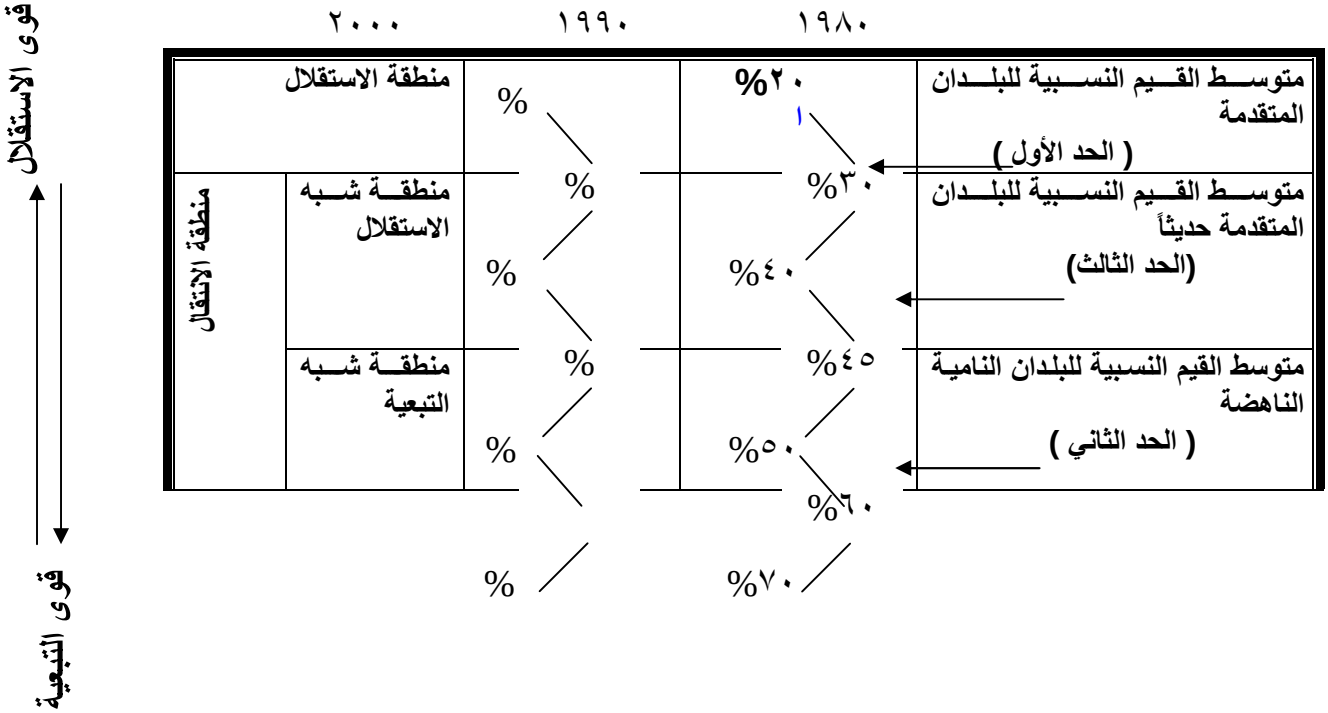

| | | | |
|---|---|---|---|
| متوسط القيم النسبية للبلدان الأقل نمواً | | | منطقة التبعية |
| ٨٠ | ١ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |

أما المعيار الرابع فيتمحور حول القدرة على الأداء التصديري المتقدم او نصيب الصادرات الصناعية المتقدمة إلى جملة الصادرات السلعية،إذ لم يعد تقدم الأمم يقاس في هذا المجال بنسبة الصادرات الصناعية من مجمل الصادرات لان الصادرات الصناعية يمكن ان تكون سلعاً او صناعات لا تعدو أن تكون عمليات تجهيز أو تجميع من دون تصنيع حقيقي، لذا فان البلدان الأكثر تصديراً للسلع الصناعية المتقدمة(كالحاسبات الالكترونية مثلاً)من مجمل صادراتها السلعية تعد البلدان الأكثر تقدماً من غيرها [١٩] .

وعلى أساس هذه المعايير يمكن تمييز مجموعة من البلدان المتقدمة والتي تؤشر قيمها منطقة الاستقلال، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وايطاليا واليابان وكندا وأسبانيا والسويد. أما البلدان المتقدمة حديثاً والتي تؤشر قيمها على منطقة شبه الاستقلال فتتمثل بالصين وماليزيا وسنغافورا وتايلندیا وكوريا الجنوبية واندنوسيا. والبلدان الناهضة التي تؤشر قيمها على منطقة شبه التبعية تتمثل بالبرازيل والمكسيك والأرجنتين وتركيا والهند. أما البلدان الأقل نمواً التي تؤشر قيمها على منطقة التبعية الاقتصادية فقد تم ترك الباب مفتوحاً أمام اختيار البلدان ذات القيم التأشيرية لكل مؤشر في هذا المجال، فمنها الآسيوية والأفريقية وبلدان في أمريكا الجنوبية، ومنها بلدان نفطية وأخرى غير نفطية.

## المطلب الثاني : الطريقة المتبعة في القياس والتأشير

يمكن توضيح الطريقة المتبعة في قياس التبعية الاقتصادية وفقاً لمفهوم منظومة اقتصاديات التبعية،من خلال إتباع خطوات تطبيقية متسلسلة وكما يأتي:

١-احتساب القيم التأشيرية للمؤشرات المختارة،لعقد الثمانينيات ومن ثم لعقد التسعينيات فعلى سبيل المثال ولاحتساب القيم التأشيرية لأحد المؤشرات المختارة خلال عقد الثمانينيات يتم احتساب المتوسط النسبي لهذا العقد لكل بلد من مجموعة البلدان المتقدمة التي تمثل منطقة الاستقلال، ليتسنى بعد ذلك إمكانية استخراج متوسط لمجموعة هذه البلدان وليرمز له بالرمز A، وليساوي مثلاً ما نسبته ١٠% لذلك المؤشر من المؤشرات المختارة. وتجري العملية الحسابية نفسها على باقي المجموعات من البلدان،ليرمز لمتوسط مجموعة البلدان المتقدمة

[١٩] انظر:- د. محمود عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ١٨٦-١٨٧.

حديثاً بالرمز B وليساوي ما نسبته ٣٠% وللمؤشر نفسه، وليرمز لمتوسط مجموعة البلدان الناهضة بالرمز C وليساوي ما نسبته ٤٠%، وليكون رمز متوسط مجموعة البلدان الاقل نمواً هو D وليساوي ما نسبته ٦٠%. وللحصول على الحد الفاصل بين منطقة الاستقلال ومنطقة الانتقال لهذا المؤشر، يتم احتساب متوسط لمجموع القيم النسبية لمجموعتي البلدان المتقدمة والمتقدمة حديثاً،أي (A+B)÷٢=(١٠+٣٠) ÷٢=٢٠%، وللحصول على الحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال لنفس المؤشر، يتم احتساب متوسط لمجموع القيم النسبية لمجموعتي البلدان الناهضة والبلدان الاقل نمواً، أي (C+D)÷٢=(٤٠+٦٠)÷٢=٥٠%. وبعد التمكن من التوصل الى القيمتين النسبيتين لحدي منطقة الانتقال يمكن احتساب الحد الوسط الذي بفصل منطقة الانتقال إلى منطقتين(شبه الاستقلال وشبه التبعية) وذلك بأخذ متوسط قيم الحدين لمنطقة الانتقال،أي (٢٠+٥٠)÷٢=٣٥%.وبالطريقة الحسابية نفسها يمكن التوصل الى القيم النسبية التأشيرية المتعلقة بحدود منطقة الانتقال لباقي المؤشرات المختارة، ومن ثم تعاد المعالجات الحسابية نفسها للحصول على قيم تأشيرية نسبية تتعلق بعقد التسعينيات-

٢-احتساب القيم النسبية للمؤشرات المختارة المتعلقة بالبلدان المختارة،من خلال استخراج متوسط القيم النسبية لها في عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات، ومقابلة تلك القيم النسبية بما يقابلها من قيم تأشيرية التي تم احتسابها في اطار الخطوة الاولى.فعلى سبيل المثال وكما في المؤشر الافتراضي في الخطوة الاولى، يتم مقابلة متوسط القيمة النسبية لهذا المؤشر بما يقابله من قيم تأشيرية في عقد الثمانينيات،فاذا كانت النتيجة تساوي قيمة نسبية تزيد عن القيمة النسبية للحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال(أي اكثر من ٥٠%) فان ذلك يشير الى الوقوع في منطقة التبعية.واذا كانت النتيجة تساوي قيمة نسبية تقل عن القيمة النسبية التأشيرية للحد الفاصل بين منطقة الانتقال ومنطقة الاستقلال (أي اقل من ٢٠%) فان ذلك يشير الى الوقوع في منطقة الاستقلال. واذا كانت النتيجة تساوي قيمة نسبية تقع بين حدي منطقة الانتقال (بين ٢٠% و ٥٠%) فان ذلك يشير الى الوقوع في احدى منطقتي الانتقال،فاذا كانت تزيد عن ٣٥% فان ذلك يشير الى الوقوع في منطقة شبه التبعية،واذا كانت تقل عن ٣٥% فان ذلك يشير *الى الوقوع في منطقة شبه الاستقلال*. وهكذا تجري العمليات الحسابية التأشيرية نفسها على المؤشرات المختارة كافة للبلد المختار ولعقدي الثمانينيات والتسعينيات.

٣-احتساب قيم تأشيرية مركبة للحدود الثلاث لمنطقة الانتقال لكل من عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وذلك من خلال تقدير اوزان نسبية توزع على المؤشرات المختارة على ان تساوي في مجموعها ما نسبته ١٠٠%، ومن ثم ضرب كل وزن نسبي مقدر لمؤشر معين من المؤشرات المختارة بما يقابله من قيم تأشيرية محتسبة للحدود الثلاثة لمنطقة الانتقال، وبعدها يتم جمع نتائج عمليات الضرب لكل المؤشرات للحصول على نتائج قيم نسبية مركبة للحدود الثلاث.

٤-احتساب قيمة نسبية لمؤشر مركب للمؤشرات المختارة لاي من البلدان المختارة ولكل من عقدي الثمانينيات والتسعينيات،وذلك باعتماد الاوزان المقدرة نفسها (كما تأتي في الخطوة

الثالثة)،وضربها بما يقابلها من قيم نسبية محتسبة للمؤشرات المختارة ومن ثم جمع النتائج للحصول على قيمة نسبية مركبة للمؤشرات المختارة كافة.
٥-مقابلة القيمة النسبية المركبة لاي من البلدان المختارة بحدود القيم التأشيرية المركبة ليتسنى معرفة موقع الاقتصاد من حيث وقوعه في منطقة التبعية او الاستقلال او في منطقة الانتقال،ولكل من العقدين (الثمانينيات والتسعينيات) ومن ثم اجراء عملية مقارنة بين نتائج البلدان المختارة،وذلك من حيث مقدار تبعيتها الاقتصادية الى الخارج في عقد الثمانينيات وفي عقد التسعينيات.

## المطلب الثالث: هيكل القيم التأشيرية للمؤشرات المختارة:-

### ١-مؤشر الانكشاف التجاري:-

عند احتساب القيم النسبية لحدي منطقة الانتقال المتعلقة بهذا المؤشر ولعقدي الثمانينيات والتسعينيات،وجد ان القيم النسبية للحد الاول تفوق القيم النسبية للحد الثاني*. وان ذلك يتنافى وفرضية ان زيادة قيمة المؤشر تشير الى زيادة التبعية الاقتصادية نحوالخارج. ،على ان قيم هذا المؤشر ترتفع في البلدان المتقدمة، وان هذا الارتفاع لايعد دليل تبعية بل يعد دليلاً على ان اقتصاداتها متبوعة وليست تابعة، لذلك فمن غير المنطقي ان يتم تبني بيانات البلدان المتقدمة والمتقدمة حديثاً للتوصل الى القيمة النسبية التي تمثل الحد الفاصل بين منطقة الانتقال ومنطقة الاستقلال، لذلك وجد من المناسب ان تكون القيمة التأشيرية للحد الفاصل بين المنطقتين تساوي ٠% على إن بلوغ هذا الحد من قبل البلدان النامية الناهضة او البلدان

* تشير البيانات الدولية الى ان متوسط القيم التأشيرية للبلدان المتقدمة لهذا المؤشر لعقد الثمانينيات شكل ما نسبته ٤٠.٧% وما نسبته ٤٠% لعقد التسعينيات، اما متوسط القيم التأشيرية للبلدان المتقدمة حديثاً فيشكل ما نسبته ٧٢.٤٣% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٩٩% لعقد التسعينيات،ومن ذلك يمكن احتساب الحد الاول الذي يفصل بين منطقة الاستقلال ومنطقة الانتقال وذلك باخذ متوسط قيم المجموعتين من البلدان المتقدمة والمتقدمة حديثاً،ليكون ما نسبته لعقد الثمانينيات ٥٦.٥٦% وما نسبته ٦٩.٥% لعقد التسعينيات. اما متوسط القيم التأشيرية للبلدان النامية الناهضة فيشكل ما نسبته ٢٠.٥٦% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٢٨.٥٨% لعقد التسعينيات، ومتوسط القيم التأشيرية للبلدان الاقل نمواً يشكل ما نسبته ٦٦.٨١% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٧٧.٩٨% لعقد التسعينيات ومن هنا فان الحد الثاني الفاصل بين منطقة شبه التبعية ومنطقة التبعية يساوي ما نسبته٤٣.٦٨% لعق الثمانينيات وما نسبته ٥٣.٢٨% لعقد التسعينيات. وهنا تم تمثيل البلدان المتقدمة بالولايات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا والمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة،والبلدان المتقدمة حديثاً تمثلت بكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلند واندنوسيا، اما البلدان الناهضة فتمثلت بالهند والارجنتين والبرازيل والمكسيك، والبلدان الاقل نمواً تمثلت بالكاميرون وباكستان وسريلانكا وبنما وفنزويلا. وقد تم احتساب القيم النسبية الواردة هنا استناداً الى المصدر:

-IMF,International Financial Statistics, Year book 2000,Various Pages.

الاقل نمواً يعد لها بمثابة الاستقلال في هذا الجانب، ولكن ليس بمستوى استقلال الاقتصادات المتقدمة او المتقدمة حديثاً التي تعد قيمها الايجابية دليلاً على إنها اقتصادات متبوعة وليست تابعة* .لذا فان الحد الاول لمنطقة الانتقال يساوي (٠%) لعقدي الثمانينيات والتسعينيات، وبعد اجراء هذا التعديل ووفقاً للحسابات السابقة المتعلقة بالقيم النسبية للبلدان الناهضة والبلدان الاقل نمواً، يساوي الحد الثاني ما نسبته ٤٣% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٢٨ ٥٣% لعقد التسعينيات، اما الحد الوسط الذي يفصل منطقة الانتقال الى منطقتي (شبه الاستقلال وشبه التبعية) فيحتسب كمتوسط للحدين الاول والثاني ليشكل ما نسبته ٢١.٨٤ % لعقد الثمانينيات وما نسبته ٢٦% لعقد التسعينيات. ويمكن ادراج حدود القيم التأثيرية الواردة في اعلاه لهذا المؤشر ضمن الجدول (١).

جدول (١)

القيم التأشيرية لمؤشر الانكشاف التجاري للمدة (٨٠ ١- ١) (نسبة مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ٠ | ٤٣ | ٢١ | ٠ | ٢٨ ٥٣ | ٢٦ |

## ٢ -مؤشر نسبة قيمة التجارة الخارجية للبلد الى قيمة التجارة الدولية:-

بعد احتساب قيمة هذا المؤشر النسبية التأشيرية وجدت كما في الجدول (٢)

جدول رقم (٢)

القيم التأشيرية لمؤشر نسبة قيمة التجارة الخارجية للبلد إلى
قيمة التجارة الدولية للمدة (٨٠ ١- ١) (نسبة مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ٠ ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |

* ان الانكشاف الاقتصادي بنسبة ٠% يشير الى عدم مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. وهي نسبة ليس لها اشارة تتعلق بالاقتصادات المتقدمة او المتقدمة حديثاً،ذلك انها اقتصادات تمتلك قدرات عالية في الاداء التصديري من حيث تقدم السلع المصنعة القابلة للتصدير،وكذلك هي الاقتصادات المستوردة للمواد الاولية من البلدان النامية الناهضة والاقل نمواً ،مما يدل علىانها اقتصادات يعتمد عليها دولياً في الحصول على السلع المصنعة وفي تصريف المواد الاولية،لذلك فان بلوغ نسبة انكشافها ٠% لايعني لها حالة استقلال،وانما ارتفاع نسبة انكشافها التجاري يعد دليلاً على انها اقتصادات متبوعة وليست تابعة. اما الاقتصادات النامية الناهضة والاقتصادات الاقل نمواً فانها اذا بلغ انكشافها التجاري ما مقداره ٠% فان ذلك يعني لها حالة الاستقلال، ذلك ان ارتفاع مساهمة تجارتها الخارجيةفي تكوين الناتج المحلي الاجمالي يشير الى زيادة تبعيتها الى الخارج كونها اقتصادات تعتمد في صادراتها على المواد الاولية وفي استيراداتها على المواد المصنعة وهي دلالات اعتماد ومن ثم دلالات تبعية للخارج.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | ٢ ١ ١٢ | ٢ | ١ ٥ ٢ | ١ ٠ ٣ | ٨ ٢ | ٨ ٤ |

- تمثلت البلدان المتقدمة بالولايات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا والمانيا وايطاليا واللمملكة المتحدة،والبلدان المتقدمة حديثاً تمثلت بالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورا وتاي وان،اما البلدان الناهضة فتمثلت بالارجنتين والهند والمكسيك والبرازيل،والبلدان الاقل نمواً تمثلت بالكاميرون وباكستان وسري لانكا وبنما وفنزويلا، وقد تم احتساب القيم الواردة لهذه البلدان استناداً الى المصدر:

-IMF,International Financial Statistics,Year book 2000,Various Pages.

## ٣-مؤشر التركز السلعي للصادرات:-

عند احتساب القيم التأشيرية لهذا المؤشر تكون حدود تلك القيم كما في الجدول (٣)

جدول رقم (٣)

القيم التأشيرية لمؤشر التركيز السلعي للصادرات للمدة( ٨ ١- ١) نسب مئوية

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ١ ١٥ | ٢ ٣٥ | ٢٥ | ١٣،٥ | ٣٨ | ٢٥ |

- تتمثل البلدان المتقدمة هنا بكندا والمانيا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وايطاليا وفرنسا، اما البلدان المتقدم حديثاً فتمثلت بكوريا الجنوبية وماليزيا والصين وسنغافورا،والبلدان الناهضة تمثلت بالارجنتين والبرازيل وتركيا والهند، والبلدان الاقل نمواً تمثلت بفنزويلا والكاميرون والكابون والجيريا. وقد تم احتساب القيم النسبية الواردة استناداً الى المصادر:

- *UN,International Trade Statistics Year bookl,Vol 1, New York 1988.*
- *UN,International Trade Statistics Year book ,Vol 1, New York 1999.*

## ٤-مؤشر التركز الجغرافي للصادرات:-

وفقاً لمعالجات رقمية ، وجدت القيم التأشيرية النسبية لهذا المؤشر كما في الجدول (٤)

جدول (٤)

القيم التأشيرية لمؤشر التركز الجغرافي للصادرات للمدة( ٨ ١- ١) (نسب مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| ٠ | ١ ١ | ٢ | ٢٤ | ١٧،٢ | ٥ ٢٥ | ٤ ٢١ |

- تم تمثيل البلدان المتقدمة بكل من المانياوالمملكة المتحدة وايطاليا وفرنسا، والبلدان المتقدمة حديثاً تمثلت بكوريا الجنوبية وماليزيا والصين وسنغافورا،اما البلدان الناهضة فقد تمثلت بالارجنتين والبرازيل وتركيا

والمكسيك،والبلدان الاقل نمواً تمثلت بفنزويلا والكاميرون وشيلي والجيريا. وقد تم احتساب متوسطات القيم النسبية الواردة استناداً الى المصادر:

*-UN,International Trade Statistics.Vol 1,NEW York, 1988.*
*-UN,International Trade Statistics Year book . Vol 1,New York, 1999*

.

**٥-مؤشر التركز الجغرافي للواردات:-**

**جاءت نتائج القيم النسبية التأشيرية لهذا المؤشربعد احتسابها كما في الجدول (٥)**

**جدول رقم (٥)**

**القيم التأشيرية لمؤشر التركز الجغرافي للواردات للمدة(٨ ١- ١) (نسب مئوية)**

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ٢٠ | ٣٢ | ٢٦ | ١٦ | ٢٧ | ٢٢ |

- تم تمثيل البلدان المتقدمة بكل من المانياوالمملكة المتحدة وايطاليا وفرنسا، والبلدان المتقدمة حديثاً تمثلت بكوريا الجنوبية وماليزيا والصين وسنغافورا،اما البلدان الناهضة فقد تمثلت بالارجنتين والبرازيل وتركيا والمكسيك،والبلدان الاقل نمواً تمثلت بفنزويلا والكاميرون وشيلي والجيريا. وقد تم احتساب متوسطات القيم النسبية الواردة استناداً الى المصادر:

**-UN,International Trade Statistics Year book ,Vol. 1,NEW York, 1988.**
**-UN,International Trade Statistics Year book, Vol,1,New York, 1999.**

**٦- مؤشر معدل خدمة الدين الخارجي:-**

**قبل احتساب القيم التأشيرية المتعلقة بمؤشري المديونية الخارجية(معدل خدمة الدين الخارجي،ونسبة اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي) يجب الالتفات الى تحفظ يتعلق بمدى امكانية تبني قيم البلدان المتقدمة والمتقدمة حديثاً في ايجاد الحد الفاصل بين منطقة الانتقال ومنطقة الاستقلال،بحيث ان ذلك التحفظ يشير الى عدم امكانية الاخذ بها كقيم تأشيرية من الناحية النظرية والتطبيقية.فالادبيات الاقتصادية تعرض اربعة انواع من المديونية والدائنة بشكل مراحل يفترض ان يمر بها البلد الاخذ بالنمو ابتداءً من مراحل التنمية الاولى وصولاً الى مراحل متقدمة. بحيث تبدأ من مرحلة(البلاد الحديثة العهد بالاقتراض) والتي تتعلق بالبلاد النامية والتي تكون في حاجة لتنمية جهازها الانتاجي فتستورد من الخارج السلع الانتاجية اللازمة للتنمية، ولايكفي ما تصدره تلك البلاد من السلع لتغطية قيمة الواردات.ومن ثم يفترض انتقال تلك البلدان الى المرحلة الثانية والتي يطلق عليها مرحلة(البلاد المقترضة المتقدمة)، في هذه المرحلة يكون البلد قد استعمل القروض السابقة في تنمية قواه الانتاجية بحيث يتمكن من التصدير للخارج من المواد الاولية والغذائية اكثر مما يستورد من السلع،مما يولد فائضاً ايجابياً في الميزان التجاري ولكن هذا الفائض لايكفي لتسديد فوائد الاقتراضات الكبيرة التي لجأ اليها البلد النامي. اما المرحلة الثالثة فيمكن**

ان يطلق عليها مرحلة(البلاد الحديثة العهد بالاقراض) والتي يكون فيها البلد الذي اقترض سابقاً قد حقق تقدماً في تنمية جهازه الانتاجي،بحيث يستطيع ان يصدر قدراً كبيراً من منتجاته ليتكون فائض ايجابي في ميزانه التجاري،ويكون في حالة بحيث ان ما يدفعه البلد من فوائد وارباح للخارج اقل مما يتلقاه من فوائد وارباح من الخارج بسبب الاستثمارات التي يكون قد اخذ في تكوينها لدى البلاد الاخرى.والمرحلة الرابعة يطلق عليها مرحلة(البلاد المقرضة المتقدمة)وفي هذه المرحلة يتميز البلد بأنه يستورد اكثر مما يصدر بحيث يكون الميزان التجاري في حالة من العجز ولكن دخل استثمارات البلد في الخارج يكون من الارتفاع بحيث يكفي من ناحية لتسوية هذا العجز في الميزان التجاري،ومن ناحية اخرى لتصدير رأس المال الى الخارج. وتجدر الاشارة هنا الى انه لايمكن ان تعد هذه المرحل مراحل لابد ان يمر بها كل اقتصاد،فهناك من البلدان النامية التي لم يتغير وضعها الاستثماري من حيث التقدم،أي انها لم يكن لديها استثمارات خارجية تدر عليها فوائد وارباحاً خارجية تغطي الفوائد والارباح التي تدفعها للخارج،وعلى الرغم من ذلك تعد من البلدان الحديثة العهد بالاقراض،ويشمل ذلك البلدان النامية المصدرة للبترول والمواد الاولية الاخرى[1] .

يستدل مما سبق، ان البلدان المدينة غالباً هي البلدان التي تمر بالمرحلتين الاولى والثانية والتي تتمثل وفق تقسيم بلدان القيم التأشيرية بالبلدان النامية الناهضة والبلدان الاقل نمواً.

اما البلدان التي تمر بالمرحلتين الثالثة والرابعة،فهي البلدان الدائنة والتي تمثل البلدان المتقدمة والمتقدمة حديثاً،ومن ذلك يمكن الاستدلال على انه لايمكن ايجاد الحد الفاصل بين منطقة الانتقال ومنطقة الاستقلال وفقاً لاعتماد بيانات البلدان المتقدمة والمتقدمة حديثاً،ذلك كونها بلداناً دائنة في الغالب* ،لذلك يمكن ان يعد هذا الحد مساوياً لما نسبته ٠% ولعقدين من الزمن الثمانينيات والتسعينيات،على ان البلد الذي تساوي ديونه الخارجية(٠%) يعد من البلدان المستقلة في هذا الجانب،ويشمل ذلك كلا المؤشرين(نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي،ومعدل خدمة الدين الخارجي) لتعلق التحفظ بكليهما.اما الحد الفاصل بين منطقة الانتقال ومنطقة التبعية فيمكن ايجاده من خلال حساب متوسطات بيانات البلدان الناهضة والبلدان الاقل نمواً وذلك كونها وفقاً للتحليل اعلاه من البلدان المدينة في الغالب.

يشكل متوسط قيم البلدان الناهضة ما نسبته ٨٤ ٢٠% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٨٥ ٢٤% لعقد التسعينيات فيما يتعلق بمؤشر معدل خدمة الدين الخارجي، اما البلدان الاقل

---

[1] انظر في ذلك:

د.محمد لبيب شقير،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار النهضة العربية،الطبعة الثانية،١٩٦١ ١٢٥-١٣٣.

* هناك مرحلة اخرى تخص البلدان المتقدمة التي تعرضت بعد تقدمها الى ازمة في تعاملها الخارجي أدت الى اضطرارها الى الاقتراض من العالم الخارجي، ويطلق عليها مرحلة(الدائن المقترض) التي تتميز بوجود عجز في الميزان التجاري الذي لايمول بالكامل من دخل الاستثمارات،لذا يلجأ البلد في هذه المرحلة الى التمويل الخارجي على الرغم من انه يعد من البلدان الدائنة المصدرة لرأس المال ويكون في حالة من الدائنية والمديونية في الوقت نفسه. انظر في ذلك:

–صابرين عبد الواحد حاتم،المفاضلة بين القروض الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢ ١٨.

نموا فيشكل متوسط قيمها ما نسبته ١٨% لعقد الثمانينيات وما نسبته ١٧% لعقد التسعينيات. ومن هنا يمكن الحصول على القيم التأشرية للحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال، فتكون ما نسبته ١% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٢١% لعقد التسعينيات،اما الحد الثالث(الوسط) الفاصل بين منطقة شبه التبعية وشبه الاستقلال فيكون ما نسبته % لعقد الثمانينيات وما نسبته ١٠% لعقد التسعينيات[١] ويمكن أدراج هذه الحدود في الجدول(٦).

جدول رقم (٦)

القيم التأشيرية لمؤشر معدل خدمة الدين الخارجي للمدة (٨٠-١ ١)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠-١ ١ | | | ١-١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ٠ ٥ | ١ ٧٦ | | ٠ | ٢١ ٠٨ | ١٠ ٥ |

- تمثلت البلدان الناهضة بتركيا والارجنتين والمكسيك والهند، اما البلدان الاقل نمواً فقد تمثلت بباكستان وتشاد والنيجر وايران والبانيا.وقد تم احتساب القيم الواردة هنا استناداً الى المصادر:

-World Bank,Word debt tables,(1983-1984)(1989-1990),Various pages.

-البنك الدولي،التمويل الانمائي العالمي، ١،صفحات مختلفة.

## ٧-مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي:-

على غرار المؤشر السابق يمكن ان يعد الحد الاول الفاصل بين منطقة الاستقلال ومنطقة الانتقال لهذا المؤشر يساوي ما نسبته ٠% ولعقدي الثمانينيات والتسعينيات،وذلك لان التحفظ الذي ورد على المؤشر السابق يشمل هذا المؤشر ايضاً.ويشكل متوسط نسبة الدين الخارجي الى الناتج الاجمالي للبلدان النامية الناهضة ٤% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٤٦ ٤% لعقد التسعينيات.اما البلدان الاقل نمواً فيشكل متوسط قيمها ما نسبته ٢١ ٤٧% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٥٦% لعقد التسعينيات،لذا فان الحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال يشكل ما نسبته ٢٤٨% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٥١,٧% لعقد التسعنيات.ويمكن احتساب الحد الوسط الفاصل بين منطقة شبه التبعية ومنطقة شبه الاستقلال ليكون ما نسبته ١٢٤% لعقد الثمانينيات وما نسبته ٨٢٥% لعقد التسعينيات[٢] .

ويمكن ادراج هذه الحدود التأثيرية في الجدول (٧).

جدول رقم (٧)

القيم التأشيرية لمؤشر الدين الخارجي الى GDP للمدة(٨٠-١ ١)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠-١ ١ | ١-١ |
|---|---|---|

| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٠ | ٤٨ | ٢٤ | ٠ | ٥١ ٧٢ | ٢٥ ٨ |

ـ تمثلت البلدان النامية الناهضة بالارجنتين وتركيا والمكسيك والهند،اما البلدان الاقل نمواً فقد تمثلت بباكستان وتشاد والنيجر وايران والبانيا،وقد تم احتساب القيم النسبية الواردة لهذه البلدان استناداً الى المصادر:

-World Bank,Workd det tables,(1983-1984)(1989-1990),Various pages.

-البنك الدولي ،التمويل الانمائي العالمي، ١،صفحات مختلفة.

## ٨-مؤشر نسبة اجمالي القطاعات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي:

تم احتساب القيم النسبية التأشيرية لهاذة المؤشر وفقاً للطريقة المتبعة في القياس والتأشير وكانت النتائج كما في الجدول (٨).

جدول رقم (٨)

القيم التأشيرية لمؤشر نسبة اجمالي القطاعات السلعية من GDP

للمدة (٨ ١- ١) (نسب مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ٥٧ ٢ | ٦ | ٦٣ | ٦٠ | ٧٠ ٧٢ | ٦٥ |

ـ تمثلت البلدان المتقدمة بايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والسويد واسبانيا واليابان،والبلدان المتقدمة حديثاً تمثلت بكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورا وتايلند والصين،اما البلدان الناهضة فقد تمثلت بالمكسيك وتركيا والبرازيل والارجنتين،والبلدان الاقل نمواً تمثلت ببيرو والسنغال وزامبيا وشيلي وكمبوديا.وقد تم احتساب متوسطات (القيم الواردة لهذه البلدان استناداً الى المصادر:

*-United Nations,National Accounts Statistics:Mainaggregates and detailed Tables,1994,part I.and part II,New York 1997.*

*-United Nations,National Accounts Statistics:Mainaggregates and detailed Tables,1999-1997,part I and part II, New York 2000.*

## -مؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي:-

وفقاً لمعالجات رقمية تم احتساب القيم النسبية التأشيرية كما جاءت في الجدول ( )

جدول رقم ( )

القيم التأشيرية لمؤشر نصيب الصناعات التحويلية في GDP

للمدة (٨ ١- ١) (نسب مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ٧٦ | ٨٤ | ٨٠ | ٧٦ ٧٢ | ٨٥ ٣٧ | ٨١ |

ـ تم تمثيل البلدان المتقدمة باليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واسبانيا والسويد وايطاليا وفرنسا،والبلدان المتقدمة حديثاً تم تمثيلها بكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورا وتايلدند والصين،اما البلدان الناهضة فقد تمثلت بالمكسيك وتركيا والبرازيل والارجنتين والبلدان الاقل نمواً تمثلت بالسنغال والنيبال ونيجيريا منيمار ومالي. وقد تم احتساب القيم الواردة لهذه البلدان استناداً الى المصادر:

-United Nations, National Accounts Statistics:Mainggregutes ang detailed Tables,1994,part I. And part II.New York 1997.

-United Nations,National Accunts Statistics: Mainggregutes and detailed Tables,1996-1997,part I.and part II,New York 2000.

## ١٠-مؤشر نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت:

بعد إجراء الحسابات المتعلقة باستخراج القيم النسبية التأشيرية لهذا المؤشر جاءت النتائج كما في الجدول (١٠).

جدول رقم (١٠)

القيم التأشيرية لمؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت للمدة (٨٠ ـ ٨١ ـ ٠١) (نسب مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ـ ٨١ ـ ٠١ | | | ٠١ ـ ٨١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| ٧ | ٢ | ٧ ٧١ | ٣٤ ٥ | ٨٨ ٨ ٧ | ٢٢ | ١٥ |

ـ تمثلت هنا البلدان المتقدمة بفرنسا والمانيا وايطاليا وكندا والولايات المتحدة واليابان،والبلدان المتقدمة حديثاً تمثلت باندنوسيا وماليزيا والصين وكوريا الجنوبية وتايلندن اما البلدان الناهضة فقد تمثلت بالمكسيك والارجنتين والبرازيل،والبلدان الاقل نمواً تمثلت بالكاميرون وانغولا ونيجريا وباكستان وسرلانكا وزانبيا وفنزويلا.وقد تم احتساب متوسطات القيم التأثيرية الواردة لهذه البلدان استناداً الى المصادر:

-UNCTD,Word Investment Report1994,Transnational Corporations,:New York an,1995.

-UNCTD,World Investment Report 2002,:New York,2002.

## ١١-مؤشر مدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المتحققة في الدولة:

تم ادراج الحدود التأشيرية النسبية لهذا المؤشر بعد احتسابها كما في الجدول (١١)

جدول رقم (١١)

القيم التأشيرية لمؤشر مدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المتحققة في الدولة للمدة(٨٠ ـ ٨١ ـ ٠١) (نسبة مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ـ ٨١ ـ ٠١ | | | ٠١ ـ ٨١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ٦٦ ٨ | ١٣ | ١١ | ٠ ٤ | ٦ | ٤٧ ٣ |

ـ تتمثل هنا البلدان المتقدمة بفرنسا والمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان واسبانيا،والبلدان المتقدمة حديثاً تمثلت بالصين وهونك كونك وكوريا الجنوبية وسنغافورا،والبلدان الناهضة تمثلت بالهند والمكسيك وتركياوالبرازيل والارجنتين،والبلدان الاقل نمواً تمثلت بالكاميرون ومالي وموزنبيق واليمن والاردن وشيلي،وقد تم احتساب القيم النسبية الواردة لهذه البلدان استناداً الى المصادر:

-United Nations,National Accounts Statistics:Mairaggregates and detalled tables,1994,part I .and partII,New York.1997.
-United Nations,National Accounts Statistics:Mairaggregetes and detalled Tables,1996-1997,part I.and partII,New York. 2000.

**١٢-مؤشر نصيب الصناعات الرأسمالية من مجمل انتاج الصناعات التحويلية:-**

**تم احتساب القيم التأشيرية النسبية لهذا المؤشر وادراجها في الجدول (١٢)**

**جدول رقم (١٢)**

**القيم التأشيرية لمؤشر نصيب الصناعات الرأسمالية من مجمل انتاج الصناعات التحويلية للمدة (٨ ١- ١) (نسب مئوية)**

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ | | | ١- ١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحدود التأشيرية | الاول | الثاني | الثالث | الاول | الثاني | الثالث |
| | ٨ ٨٢ ٣ | ٥ ٢ | ٨٧ | ٨٧ ٤٥ | ٧ ٦ | ١ |

**ـ تم احتساب متوسطات القيم النسبية للبلدان المتقدمة(كندا،المانيا،ايطاليا،اليابان،فرنسا،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة)والبلدان المتقدمة حديثاً(الصين،اندنوسيا،كوريا الجنوبية،ماليزيا،سنغافورا،تايلند) والبلدان الناهضة(البرازيل،الهند،المكسيك،تركيا) والبلدان الاقل نمواً *(فنزويلا كولومبيا،الكاميرون،شيلي،بيرو،بوليفيا،اكوادور،اثيوبيا،ايران)وقد تم احتساب تلك القيم استناداً الى المصادر:-***

***-United Nations,Industriel Statistics Year book 1991,NEW York 1993.***
***-UNIDO,International Year book of Industrial Statistics, Vienna 2002.***

## -المطلب الرابع : تقدير الأوزان النسبية للمؤشرات المختارة

**سبقت الاشارة الى ان عملية قياس التبعية الاقتصادية ضمن سياق المنظومة يتطلب اجراء عملية ترجيح للمؤشرات،وذلك من خلال استخدام اوزان تعبر عن الاهمية النسبية لكل مؤشر من اجل استخلاص مؤشر مركب يعبر عن موقع بلد معين في وقت معين على مسار التبعية /الاستقلال،واتضح كذلك ان الاجتهاد هو الطريق المعتمد في مسألة تقدير الاوزان التي تعبر عن مدى الاهمية لكل من المؤشرات التي تشكل احد اركان منظومة اقتصاديات التبعية،وعلى هذا الاساس سيتم تقدير اوزان للمؤشرات المختارة بحيث ان كل مؤشر تقدر له نسبة مئوية تعبر عن اهمية دوره في احكام طوق التبعية الاقتصادية.**

**ان المنطلق في توزيع النسب المئوية على المؤشرات المختارة كاوزان للدلالة على اهمية الدور الذي يعكسه كل مؤشر لتقويم مقدار التبعية الاقتصادية،هو تبني منهج المناصفة بواقع ٥٠% لكل من مجموعة المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي ومجموعة المؤشرات ذات الصلة بالاداء الاقتصادي المحلي،ذلك لاشتراك كلتا المجموعتين دون تمييز في الاهمية في ارساء دعائم التبعية الاقتصادية،فمن عوامل الاداء الاقتصادي المحلي وضع الهيكل الانتاجي للبلد،فاذا كانت مكوناته الاساسية مختلة،سينعكس سلبياً على وضع هيكل التجارة الخارجية،لان الاهمية النسبية العالية للانتاج الاولي في الهيكل الانتاجي تقود الى اهمية نسبية**

عالية للصادرات الاولية في هيكل الصادرات،وهكذا فان اصل عوامل التبعية ذات الصلة بالقطاع الخارجي تعد انعكاساً لعوامل الاداء الاقتصادي المحلي.

يمكن تصنيف اوزان المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي الى محورين،الاول يتعلق بالاوزان التي تقدر للمؤشرات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، والثاني ما يتعلق بالاوزان التي تقدر للمؤشرات ذات العلاقة بأثر المديونية الخارجية في تقوية اواصر التبعية للخارج. لذا سيتم تقدير وزن نسبي لمؤشر الانكشاف التجاري مقداره ١٠% ذلك للاهمية التي يعبر عنها هذا المؤشر من ضمن المؤشرات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية في التعبير عن دور الاهمية النسبية للتجارة الخارجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي وما لذلك من اثر في الانكشاف الاقتصادي للخارج ومن ثم تبعية البلد المعني. اما مؤشر التركز السلعي للصادرات فله من الاهمية المتناسبة مع مؤشر الانكشاف التجاري في التعبير عن مسار التبعية الاقتصادية،ذلك كونه المؤشر الذي يميز البلدان النامية عن المتقدمة في الاشارة الى اختلال هيكل الصادرات،بارتفاع نسبة مساهمة صادرات المواد الاولية من مجمل الصادرات وما لذلك من دور في ارساء دعائم التبعية الاقتصادية الى الخارج،وما يعيق هذا الدور ايضاً عدم سهولة تغيير واقع هيكل الصادرات في الامد القصير أي ان تنويع هيكل الصادرات يحتاج الى تنويع الهيكل الانتاجي والذي يحتاج الى وقت وجهد تنموي مستقل في الامد المتوسط او البعيد،لذا يكون تقدير الوزن النسبي لهذا المؤشر بمقدار ١٠% ايضاً. اما مؤشر التركز الجغرافي للصادرات والتركز الجغرافي للواردات فيمكن ان يشتركا بوزن نسبي مقداره ١٠% بواقع ٥% لكل منهما،ان اهمية كل منهما في التعبير عن درجة التبعية الاقتصادية اقل حدة من المؤشرين السابقين من حيث امكانية تغيير واقع التركز الجغرافي للواردات او الصادرات في الاجل القصير من خلال تنويع مصادر الواردات وتنويع اتجاه الصادرات.يبقى من مؤشرات المحور الاول ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مؤشر نسبة قيمة التجارة الخارجية للبلد من قيمة التجارة الدولية،والذي اهميته تاتي من مدى ما يعكسه من تأثير اعتماد اقتصاد البلد المعني على الاقتصاد الدولي او مدى تأثير اعتماد الاقتصاد الدولي على اقتصاد البلد المعني،ولصعوبة تغيير واقع الاقتصاد النامي من هذه الناحية بسبب ان ذلك يحتاج الى امكانية اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة من حيث الكم والنوع في واقع التجارة الخارجية،وجد من المناسب ان يقدر لهذا المؤشر وزن نسبي مقداره١٠%.اما المحور الثاني من المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي،فيتعلق بالمديونية الخارجية(معدل خدمة الدين الخارجي، ونسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي) فان النسبة الباقية ١٠% من الـ ٥٠% وزن مؤشرات القطاع الخارجي،ستقسم على المؤشرين بواقع ٥% لكل منهما كتعبير عن اهمية اثر المديونية الخارجية في اتجاه مسار التبعية الاقتصادية للخارج.

اما مجموعة المؤشرات ذات الصلة بالاداء الاقتصادي المحلي، والتي تكمل بعضها بعضاً في التعبير عن دور الاداء الاقتصادي المحلي في دعم شدة التبعية للخارج او تخفيفها. ولصعوبة التمييز من حيث الاهمية بين مؤشر واخر من المؤشرات المختارة في التعبير عن واقع التبعية الاقتصادية،لذلك وجد من المناسب ان توزع الـ ٥٠% المخصصة لهذه المجموعة من المؤشرات بواقع ١٠% لكل مؤشر،أي انها تشترك جميعاً وبالاهمية نفسها في التعبير عن الاهمية النسبية لعوامل الاداء الاقتصادي في تحديد مسار التبعية/ الاستقلال.

## المبحث الرابع: :نتائج قياس التبعية الاقتصادية في الاقتصادات المختارة ودلالاتها الاقتصادية

**تم في موضع سابق احتساب القيم النسبية التأشيرية لكل مؤشر من المؤشرات المختارة التي تعبر عن حدود مناطق مسار التبعية/ الاستقلال، أما هذا الموضع من الدراسة فسيهتم باحتساب القيم النسبية للمؤشرات المختارة لكل اقتصاد من الاقتصادات المختارة، ومن ثم مقابلة تلك القيم بقيم المنظومة التأشيرية التي تعبر عن حدود منطقة الانتقال، وللوصول إلى نتائج واضحة لقياس التبعية الاقتصادية سيتم احتساب مؤشر مركب للقيم النسبية للمؤشرات المختارة لكل اقتصاد مختار، ومقابلته بالقيم النسبية التأشيرية المركبة المحتسبة في المبحث السابق لمعرفة وضع كل من الاقتصادات المختارة من حيث التبعية أو الاستقلال، ومن ثم أجراء مقارنة بين الاقتصادات المختارة فيما يتعلق بمدى تبعية أي منها ودلالة ذلك من الناحية الاقتصادية.**

### المطلب الاول : الاقتصاد السوري

**عند احتساب القيم النسبية للمؤشرات المختارة ظهرت النتائج كما في الجدول رقم(١٣) والتي تم مقابلتها بالقيم النسبية التأشيرية الواردة سابقاً حسب المؤشرات كلٌ على حدة.**

**جدول رقم (١٣)**

**القيم النسبية للمؤشرات المختارة في الاقتصاد السوري للمدة (٨ ١- ١)**

**(نسب مئوية)**

| ت | المؤشرات المختارة/متوسط المدة الزمنية | ٨ ١-٨ ١ | ١- ١ |
|---|---|---|---|
| ١ | الانكشاف التجاري | ٤١ | ٤ |
| ٢ | التركز السلعي للصادرات | ٤١ | ٥٣ |
| ٣ | نسبة قيمة التجارة الخارجية للبلد من قيمة التجارة الدولية | | |
| ٤ | التركز الجغرافي للصادرات | ٠ ٣٤ | ٥ ٤١ |
| ٥ | التركز الجغرافي للواردات | ١٤ | ٢ ١٦ |
| ٦ | معدل خدمة الدين الخارجي | | ٦ |
| ٧ | نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي | ٨١ | ٦ ١٠٧ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٨ | نسبة إجمالي القطاعات السلعية المحلية من إجمالي الناتج المحلي | ٥٥ ٠ | ٤٧ |
| | نصيب الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج الحلي | ٨٣ ٧ | ١ |
| ١٠ | نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت | ١ | ٠ |
| ١١ | مدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمار المتحقق في الدولة | ٣٢ ٦ | ٥٠ ٦ |
| ١٢ | نصيب مساهمة الصناعات الرأسمالية في مجمل إنتاج الصناعات التحويلية | ١ | ٨٨ ٣ |

**تم إعداد الجدول استناداً إلى بيانات المصادر الآتية:**

**المؤشرات (١،٢،٤،٥):**

**- صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية، (٨ ١- ١) و (٨ ١- ٢ ١) و٠( ١-٢٠٠٠).**

**- صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية ،٠( ١-٢٠٠٠)**

**المؤشر (٣):**

**- IMF, International Financial Statistics Year book 2000.**

**المؤشرات (٦) و (٧):**

**- صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، (٨ ٢- ١) و٠( ١- ٢٠٠٠).**

**المؤشرات (٨) و ( ):**

**- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية في الدول العربية، (٧ ٨٦١ ١) و (٨ ٢- ١) و٠( ١-٢٠٠٠).**

**المؤشر (١٠):**

***United Nations, World Investment Report, Tran Suational Corporotions, Empoloyment and the Work Ploce, 1994. and 2002.***

**المؤشر (١١):**

**- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، (٨ ٢- ١).**

**- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع.**

**المؤشر (١٢):**

**- الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية، العدد الأول١ ١. والعدد الخامس٢( ١-٢٠٠٠) – ٢٠٠١.- المؤشر المركب للقيم النسبية للمؤشرات المختارة في الاقتصاد السوري:**

**يمكن إيجاد قيمة نسبية مركبة لمجموع القيم النسبية للمؤشرات المختارة من خلال ضرب كل قيمة نسبية لكل مؤشر بما يقابلها من وزن مقدر من الأوزان التي تم تقديرها سابقاً، وعند مقابلة هذه القيمة المركبة بالحدود التأشيرية المركبة يمكن الوقوف على موقع الاقتصاد على**

مسار التبعية / الاستقلال على امتداد عقدين من الزمن (الثمانينيات والتسعينيات) من القرن الماضي. وبعد أجراء تلك الحسابات وجدت النتائج كما في الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)
القيمة النسبية للمؤشر المركب للاقتصاد السوري للمدة (٨ ١- ١)
(نسب مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠ ١-٨ ١ ٠ | ١- ١ |
|---|---|---|
| القيمة النسبية | ٨٤ ٥١ | ٦ ٥٦ |

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى بيانات الجدول (١٣)،

وعند مقابلة هذه النتائج بالقيم النسبية للحدود التأشيرية المركبة المقابلة لها، يلاحظ أن الاقتصاد السوري يقع في منطقة التبعية الاقتصادية خلال عقد الثمانينيات ، وهو يقترب من الخط الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة إلانتقال. وفي عقد التسعينيات يقع الاقتصاد السوري أيضا في منطقة التبعية مع ابتعاد سالب عن الخط الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال يعبر عن تراجع الاستقلال الاقتصادي في عقد التسعينيات عما كان عليه في عقد الثمانينيات قدر تعلق الأمر بماد يدل عليه التأشير والمقارنة في المنظومة المعتمدة.

## المطلب الثاني : الاقتصاد التونسي

يبين الجدول رقم (١٧) القيم النسبية للمؤشرات المختارة المتعلقة بالاقتصاد التونسي، وبمقابلة هذه القيم بالقيم النسبية التأشيرية سيتسنى معرفة موقع الاقتصاد التونسي على مسار التبعية/الاستقلال من كل مؤشر من المؤشرات المختارة.

**جدول رقم (١٧)**
**القيم النسبية للمؤشرات المختارة في الاقتصاد التونسي للمدة (١٩٨٠-٢٠٠١)**
**(نسب مئوية)**

| ت | المؤشرات المختارة/متوسط المدة الزمنية | ١٩٨٠-٨٤ | ١٩٨٥-٨٩ | ١٩٩٠-٩٤ | ١٩٩٥-٢٠٠١ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الانكشاف التجاري | ٢٨.٤ | ٣٠.٦ | ٤٠.٤ | ٧٠.٢ |
| ٢ | التركز السلعي للصادرات | ٦٢.٤ | ٤٦.٤ | ٤٠.٨ | ٢٠.٤ |
| ٣ | نسبة قيمة التجارة الخارجية للبلد من قيمة التجارة الدولية | | | ٠.٨ | |
| ٤ | التركز الجغرافي للصادرات | ٧٠.٤ | ٣٨.٤ | ٤٠.٨ | ٤٦.٤ |
| ٥ | التركز الجغرافي للواردات | ٢٠.٧ | ٣٠.٥ | ٧٠.٢ | ٤٣.٤ |
| ٦ | معدل خدمة الدين الخارجي | ٣٠.٨ | ٢٣.٤ | ٢٨.٠ | ١٨.٤ |
| ٧ | نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي | ٠.٣٢ | ٥٤.٤ | ٨٠.٠ | ٤٠.٠ |
| ٨ | نسبة إجمالي القطاعات السلعية المحلية من إجمالي الناتج المحلي | ٢٨.٤ | ٥٧.٤ | ٣١.٠ | ٥٧.٤ |
| | نصيب الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج الحلي | ٠٨.٤ | ٨٧.٤ | ١٨.٠ | ٨٢.٤ |
| ١٠ | نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت | ٨٥.٠ | ٥.٠ | ١.٠ | |
| ١١ | مدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمار المتحقق في الدولة | ٨٢.٠ | ٦٥.٠ | ٧٥.٠ | ٢٢.٠ |
| ١٢ | نصيب مساهمة الصناعات الرأسمالية في مجمل إنتاج الصناعات التحويلية | ١٧.٠ | ٨٦.٠ | ٠٨.٠ | ٢.٠ |

**تم إعداد الجدول استناداً إلى بيانات المصادر الآتية:**
**المؤشرات (١، ٨، ٩):**
**- صندوق النقد العربي- الحسابات القومية في الدول العربية(١٩٧٠-٢٠٠١) و (١٩٨٠-٢٠٠١) و (١٩٨٠-٢٠٠١).**
**- صندوق النقد العربي،التجارة الخارجية للدول العربية-(١٩٨٠-٢٠٠١).**
**- الامانة العامة لجامعة الدول العربية-الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي-صندوق النقد العربي-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠١.**
**المؤشرات (٢، ٤، ٥):**
**- صندوق النقد العربي،التجارة الخارجية للدول العربية-(١٩٨٠-٢٠٠١) و (١٩٨٠-٢٠٠١) و (١٩٨٠-٢٠٠١).**
**المؤشر (٣)**
**- IMF, International Financial Statistics Year book 2000.**
**المؤشرات (٦) و (٧):**

- صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، (١٩٨٢- ٢٠٠١) و (١٩٨٠-٢٠٠٠).

المؤشر (١٠):

-United Nations, World Investment Report, Tran Suational Corportions, Empoloyment and the Work Ploce, 1994. and 2002.

المؤشر (١١):

- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، (١٩٨٢- ٢٠٠١).- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع.المؤشر (١٢): - الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية، العدد الأول ١. والعدد الخامس (١٩٨٠-٢٠٠٠) – ٢٠٠١.

المؤشر المركب للقيم النسبية للمؤشرات المختارة في الاقتصاد التونسي

عند احتساب القيمة النسبية للمؤشر المركب للاقتصاد التونسي من خلال ضرب القيم النسبية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من أوزان مقترحة كما كما تم احتسابها سابقاً، ومن ثم جمع النتائج، تظهر كما في الجدول (١٨) ، وعندما يتم مقابلة هذه النتائج بالقيم النسبية للحدود التأشيرية المركبة الواردة في المبحث الثاني من هذا الفصل، يلاحظ أن الاقتصاد التونسي يعد تابعاً في عقد الثمانينيات كون أن نسبة متوسط هذا العقد تتجاوز الحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال باتجاه الزيادة التي تعني تفاقم التبعية. أما في عقد التسعينيات فالواقع الاستقلالي يتحسن ولكن بمقدار متواضع ، لان متوسط القيمة النسبية لهذا العقد يتجاوز الحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال باتجاه النقصان مما يعني التخفيف من شدة التبعية ولكن بمقدار يكاد يساوي القيمة النسبية لهذا الحد أو يقترب منها.

جدول رقم (١٨)

القيمة النسبية للمؤشر المركب للاقتصاد التونسي للمدة (١٩٨٠- ١٩٨١)

(نسب مئوية)

| متوسط المدة الزمنية | ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ | ١ | ١ـ |
|---|---|---|---|
| القيمة النسبية | ٦٧ ٥٨ | | ٣٧ ٥٣ |

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى بيانات الجدول رقم (١٧)

## المطلب الثالث: مقارنة نتائج قياس التبعية في الاقتصادات المختارة ودلالاتها الاقتصادية

لأجراء هكذا مقارنة يمكن الاستعانة ببيانات الجدول (٢١) ، الذي يبين وضع كل من الاقتصادات المختارة من حيث وقوعه في أي من مناطق التبعية/الاستقلال، ومن حيث الفارق في القيم النسبية للمؤشر المركب لكل من تلك الاقتصادات للمفاضلة فيما بينها من حيث درجة

التبعية الاقتصادية لكل منها. وعلى هذا سيتم التدرج في استقراء النتائج بالاقتصاد الأشد تبعية فالأقل .

فيما يتعلق بالاقتصاد التونسي، فانه جاء في عقد الثمانينيات بالمرتبة الأولى من حيث شدة التبعية للخارج ، ذلك ما يشير إليه الجدول رقم (٢١) ، وفيما يتعلق بما تعكسه مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي للاقتصاد التونسي، فان مواطن التبعية تكمن فيما يشير إليه نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمار والمتحقق في الدولة، فضلاً عن ذلك مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت الذي يعكس شبه تبعية للاقتصاد التونسي. أن التبعية التي تشير إليها هذه المؤشرات تنعكس سلباً على التبعية التي تنتج عن العلاقة بالقطاع الخارجي، بحيث أن المؤشرات السبعة الأولى التي تعبر عن القطاع الخارجي كلها تشير إلى وقوع الاقتصاد التونسي في منطقة التبعية الاقتصادية في عقد الثمانينيات. أما في عقد التسعينيات فان الاقتصاد التونسي أصبح في وضع أفضل مما كان عليه في العقد السلبق، بحيث ينتقل الاقتصاد التونسي إلى منطقة الانتقال وتحديداً في منطقة شبه التبعية. ويأتي ذلك من التطور الايجابي في عوامل الأداء الاقتصادي المحلي التونسي التي يعبر عنها بمؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحيث انه أصبح يؤشر إلى الانتقال من منطقة التبعية في عقد الثمانينيات إلى منطقة شبه التبعية في عقد التسعينيات، وكذلك مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت، الذي أصبح يؤشر إلى الانتقال من منطقة شبه التبعية في عقد الثمانينيات إلى منطقة شبه الاستقلال في عقد التسعينيات، هذا التحسن الذي يعكسه هذان المؤشران كان له اثر ايجابي على تحسن خر في المؤشرين المتعلقين بالمديونية الخارجية بحيث أصبحا يؤشران إلى الانتقال من منطقة التبعية في عقد الثمانينيات إلى منطقة شبه التبعية في عقد التسعينيات.

أما فيما يخص الاقتصاد السوري فانه يأتي في عقد الثمانينيات بالمرتبة الثانية بعد الاقتصاد التونسي من حيث شدة التبعية للخارج ، وتكمن مواطن التبعية هنا فيما تعكسه مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي السوري، والتي بدورها انعكست على تعميق حالة التبعية التي تعكسها المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي، فمؤشر مدى تغطية المدخرات المحلي للاستثمار المتحقق في الدولة، يشير إلى حالة التبعية، وان مؤشري نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الصناعات الرأسمالية في مجمل إنتاج الصناعات التحويلية، يشيران إلى حالة شبه التبعية، مما انعكس على ما تشير إليه المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي من حالة تبعية للخارج فمؤشر التركز السلعي للصادرات ومؤشر قيمة التجارة الخارجية للبلد من قيمة التجارة الدولية، ومؤشر درجة التركز الجغرافي للصادرات ومؤشر نسبة الدين الخارجي إلى النتاج المحلي الإجمالي، كلها تشير إلى وقوع الاقتصاد في منطقة التبعية. أما مواطن الاستقلال في عقد الثمانينيات فتكمن فيما تشير إليه بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي، وهي مؤشر نسبة إجمالي القطاعات السلعية المحلية من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي الثابت، بحيث أن هذين المؤشرين يشيران إلى حالة الاستقلال،

فضلاً عن مؤشرين ذات صلة بالقطاع الخارجي، وهما مؤشر درجة التركز الجغرافي للواردات الذي يشير إلى حالة الاستقلال، ومؤشر معدل خدمة الدين الخارجي الذي يشير إلى حالة شبه الاستقلال.

إلا إن الوضع تغير في عقد التسعينيات فتدهور إلى المرتبة الثانية بعد الاقتصاد التونسي ، على الرغم مما يعكسه احد مؤشرات الأداء الاقتصادي من تحسن نسبي نحو الاستقلال، وهو مؤشر نصيب الصناعات الرأسمالية في مجمل إنتاج الصناعات التحويلية، الذي يعكس حالة شبه الاستقلال في عقد التسعينيات بعد أن كان يشير إلى حالة شبه التبعية في عقد الثمانينيات لكن الأهم من ذلك من مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي هو ما يعكسه مؤشر نصيب الصناعات التحويلية في النتاج المحلي الإجمالي من تراجع نحو منطقة التبعية، بحيث انه كان يشير إلى حالة شبه التبعية في عقد الثمانينيات، أما في عقد التسعينيات فانه يشير إلى حالة التبعية. فضلاً عن ذلك فان المؤشرات المتعلقة بالقطاع الخارجي التي أشارت إلى حالة التبعية في عقد الثمانينيات لم تسجل تحسناً ملموساً في عقد التسعينيات بل بقيت تشير إلى حالة تبعية الاقتصاد السوري.

**جدول رقم (٢١)**
**المؤشر المركب للاقتصادات العربية المختارة للمدة (٨٠-١ ٨-١ ١)**
**(نسبة مئوية)**

| متوسط المدة الزمنية | ٨٠-١ ٨-١ ١ | | | ١-١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البلد | القيمة النسبية للمؤشر المركب | المرتبة | وضع الاقتصاد | القيمة النسبية للمؤشر المركب | المرتبة | وضع الاقتصاد |
| سوريا | ٨٤ ٥١ | ٤ | تابع | ٥٦ ٦ | ٢ | تابع |
| تونس | ٦٧ ٥٨ | ٢ | تابع | ٥٣ ٣٧ | ٣ | شبه تابع |

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى بيانات الجداول : (١٤) و (١٦) و (١٨) و (٢٠).

وأخيرا يمكن الاستدلال مما سبق على أن الاقتصاد والسوري الذي تبنى النهج الحمائي كسياسة تجارية خارجية من جانب، والنهج التنموي المستقل من خلال استراتيجية الاعتماد على النفس من جانب خر، لم ينجح في التخفيف من شدة التبعية الاقتصادية للخارج في عقد التسعينيات عنها في عقد الثمانينيات، بل أن الاقتصاد السوري قد تفاقمت تبعيته في عقد

التسعينات عنها في عقد الثمانينات ،على أن ذلك يأتي من عدم التوازن بين إتباع الحماية كسياسة تجارية خارجية وبين مدى تطوير الأداء الاقتصادي المحلي والذي تم تأكيد انحداره من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي المتعلقة بهذا الاقتصاد. ومن ذلك يستنتج أن إتباع سياسة تجارية حمائية خارجية يمكن أن يقود الاقتصاد إلى التشديد من حالة التبعية للخارج إذا ما لم تقترن بسعي واقعي وجاد لتحسين الأداء الاقتصادي المحلي والذي من خلاله يكتسب الاقتصاد قدرات ذاتية تخفف من حدة الاعتماد على الخارج ومن ثم تفتح الطريق لتحقيق معدلات تنموية مستقلة.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد التونسي الذي تبنى برامج التصحيح وإعادة الهيكلية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي منذ منتصف عقد الثمانينيات وخلال عقد التسعينيات ، والتي تستهدف تحرير الاقتصاد مع إدماجه في النظام الرأسمالي العالمي، فانه قد حقق هامشاً من التخفيف من شدة التبعية للخارج، من حالة التبعية في عقد الثمانينيات إلى حالة شبه التبعية في عقد التسعينيات، ويأتي ذلك من التوجه الجاد والحقيقي الذي تم تبنيه في تحسين الأداء الاقتصادي المحلي على الرغم من الانفتاح الاقتصادي على الخارج، ذلك ما تم تأكيده من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي .ومن ذلك يستدل على أن السياسة الخارجية التجارية سواء أكانت حمائية أم غير حمائية لا يمكن أن تحقق هدف التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية للخارج ومن ثم تحقيق معدلات تنموية حقيقية مقبولة للاقتصاد، إلا إذا اقترن ذلك بالاهتمام بتحسين الأداء الاقتصادي المحلي الذي يعد الركن الأساسي للتخفيف من حدة التبعية الاقتصادية للخارج.

## الاستنتاجات

تعد منظومة اقتصاديات التبعية طريقة لتنظيم بيانات مجموعة مؤشرات بحيث أن كل مؤشر يعبر عن احد جوانب التبعية الاقتصادية- بالمفهوم الذي اعتمده البحث - ويكون مكملاً لباقي المؤشرات لتشكيل مؤشر مركب- عن طريق ترجيح المؤشرات- يعبر عن أنماط تفاعل جوانب التبعية الاقتصادية ويشير إلى وضع بلد معين في وقت معين للاتجاه العام نحو زيادة التبعية الاقتصادية أو انخفاضها. واستناداً إلى ذلك فان الوضع الأمثل لمنظومة اقتصاديات التبعية يأتي من شمول المؤشرات كل جوانب التبعية الاقتصادية وذلك للوقوف على نتائج حقيقية ضمن إطار قياس التبعية الاقتصادية

- المنظومة مفهوم حركي (ديناميكي) بمعنى انها تساعد في استخلاص حكم عام حول الموقع الذي تحتله دولة ما عبر الزمن ضمن اتجاه مسار التبعية نحو الاستقلال، وان تحقيق هذا الهدف يتطلب أجراء تحليل نظري يتمحور حول أبراز المناطق التي يتضمنها مسار التبعية والاستقلال.فحالتا (التبعية والاستقلال) متمايزتان، ولكن ليس بصورة تامة، فهناك تداخل بينهما، لتنشأ بذلك منطقة ثالثة، لا يجري عليها وصف التبعية المستقرة ولا الاستقلال المستقر . فهي منطقة تتميز بعدم الاستقرار من حيث التبعية ومن حيث الاستقلال، ذلك لاختلاط عناصر كل من حالتي التبعية والاستقلال ، ويرجع ذلك إلى أن عملية الانتقال من منطقة التبعية إلى منطقة الاستقلال لا تأتي بشكل نقلة حادة وإنما تأخذ عملية الانتقال مدة زمنية معينة قد تطول أو تقصر بحسب جهود البلد في بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتطوير القدرات

الذاتية بما يؤمن إعادة صياغة العلاقات الخارجية لتعزيز الاستقلال التنموي. وعليه يكون هناك ثلاث مناطق على مسار التبعية / الاستقلال، وهي منطقة التبعية المستقرة ومنطقة الاستقلال المستقر، وتتوسطها منطقة الانتقال والتي بدورها تنقسم على شقين فرعيين، احدهما يتمثل بمنطقة عدم استقرار التبعية، وثانيهما يتمثل بمنطقة عدم استقرار الاستقلال.

- اجتهد المسعى الحالي في استكمال المساعي العلمية السابقة في توصيف منظومة اقتصاديات التبعية سيما الأعمال المرموقة التي أشارت إليها الدراسة فعلى الرغم من قوة المنطق الذي تستند إليها محاولات القياس المشار إليها إلا إن مراعاة بعض التحفظات قد بفظي بالبحث إلى تصور أكثر دقة في تحديد فواصل المنظومة. فمن التحفظات التي تسجل على هذه الطرق إن التصنيف الذي ينطوي على ثلاث مجموعات من البلدان، يعطي قيمة واحدة تشير إلى البلدان التي تمر في مرحلة الانتقال لا يعطي تصوراً مناسباً عن حدود منطقة الانتقال التي تتوسط بين منطقتي الاستقلال والتبعية. وكذلك من التحفظات عدم التطرق إلى الأسس والمعايير التي اعتمدت لتصنيف البلدان المرجعية وفق مجموعات ثلاث(متقدمة، وفي مرحلة انتقال، ونامية).لذا وجد من المناسب إتباع لية تأشيرية تتضمن في محتواها تجاوز هذه التحفظات، وفي الوقت نفسه تعتمد على الحركية في القياس بحيث يشار من خلالها إلى أجراء مقارنة بين نتائج قياس التبعية لعقدين من الزمن (الثمانينيات والتسعينيات) من القرن الماضي، وذلك للوقوف على مدى تأثير التحولات الدولية التي اشتدت خلال عقد التسعينيات على مقدار تبعية أي من البلدان المختارة ومقابلة ذلك بعقد الثمانينيات ومن ثم توظيف ذلك في تحليل الاستنتاجات.
- جاءت نتائج منظومة اقتصاديات التبعية في الاقتصادين التونسي و السوري متماشية مع فرضية البحث ، فقد تبين أن سبب تفاقم تبعية الاقتصاد السوري الذي اتبع النهج الحمائي يكمن في عدم تحسن أدائه الاقتصادي المحلي، معبراً عن ذلك بالمؤشرات ذات الصلة بالأداء الاقتصادي المحلي، مما انعكس سلباً على ما تشير إليه المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي مما فاقم حالة التبعية للخارج. ويأتي ذلك خلافاً لنتائج قياس تبعية الاقتصاد التونسي الذي اتبع النهج الانفتاحي خلال عقد التسعينات فان مؤشراته ذات الصلة بالأداء *الاقتصادي* المحلي كانت ايجابية في التخفيف من حدة التبعية مما انعكس ايجابياً على ما تشير إليه المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الخارجي. لذا فان أية سياسة تنموية- حمائية كانت أم انفتاحية- لا تأتي أكلها في التخفيف من شدة التبعية الاقتصادية ما لم تسند بسعي جاد لتصحيح الواقع الهيكلي للاقتصاد عن طريق تحسين الأداء الاقتصادي المحلي الذي يكفل بناء القدرات الذاتية للاقتصاد مما يتيح الفرصة لتحقيق معدلات تنموية حقيقية ومقبولة .

## المصادر

### اولا : الكتب


١. العيسوي ، د. إبراهيم، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١.
٢. العيسوي ، د. إبراهيم ، قياس التبعية في الوطن العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، الطبعة الأولى ، ٨ ١.
٣. جرجس، د. فؤاد ، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، الطبعة الأولى، ١.
٤. حمزة ، د. سعد ماهر ، المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية: تجارب افريقية وعربية، دارالمعارف بمصر،٦٧ ١.
٥. شقير، د. محمد لبيب، العلاقات الاقتصادية الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية) ، ٦١ ١
٦. عبد الفضيل، د. محمود ، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ،٨٢ ١.
٧. عبد الفضيل ، د. محمود، العرب والتجربة الاسيوية : الدروس المستفادة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠.
٨. عبد الله ، د. اسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٧٧ ١.
. كرم، د. انطونيوس ، اقتصاديات التخلف والتنمية، (بيروت: مركز الانماء القومي- بقسم الدراسات الاقتصادية) ،٨٠ ١.
١٠.معروف، د. هوشيار، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، (بغداد: دار الحرية للطباعة) ،٧٧ ١.


### ثانيا : الرسائل الجامعية


١. فتح الله، سعد سحين، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، سلسلة اطروحات الدكتوراه ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، الطبعة الثانية، ١.
٢. الخزعلي، سمير عبد الامير، اثر القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية لبعض الأقطار العربية، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ٨ ١.


### ثانياً : البحوث والدراسات


١. امين، د. هجير عدنان زكي، درجة الانكشاف في الاقتصاد العراقي (٨ ١- ١)، بحث مقبول للنشر في مجلة الإدارة والاقتصاد التي تصدر في كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

٢. السماك ، د. محمد ازهر، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتاثيراتها الجيوليتيكية المحتملة، بحث ضمن كتاب (دراسات في التنمية العربية: الواقع والافاق) سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، الطبعة الأولى، ١
٣. العيسوي، د. ابراهيم ، مؤشرات قطرية للتنمية العربية، بحث ضمن كتاب (التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، (سلسلة كتب المستقبل العربي ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ،٨٤ ١.
٤. صالح، د. مظهر محمد، توصيف النظام الاقتصادي: بين الاكاديمية والكلاسيكية والمراكسية الجديدة ورؤية اكاديمية عراقية معاصرة، مجلة دراسات اقتصادية، (بغداد: بيت الحكمة) ، العدد الأول –السنة الثالثة، شتاء ٢٠٠١.

**ثالثا: التقارير والنشرات**

١. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية، العدد الخامس( ١- ٢٠٠٠) ، ٢٠٠١.
٢. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية، العدد الأول ١.
٣. الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع.
٤. الامانة العامة لجامعة الدول العربية-الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد للسنوات ١ ، ١ ، ٢٠٠٢.
٥. البنك الدولي ، التمويل الانمائي العالمي، ١.
٦. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي-صندوق النقد العربي-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير العربي الموحد، ابو ظبي، إعداد للسنوات ١ ، ٢٠٠١.
٧. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية، منشورات لحساب الامم المتحدة الانمائي.
٨. صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، (٧ ٨٦١ ١) و(٨ ٢- ١) و( ١-٢٠٠٠).
. صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، (٨ ١- ١) و(٨ ٢- ١) و( ١-٢٠٠٠).
١٠. صندوق النقد العربي، الدول العربية : مؤشرات اقتصادية ، (٨ ٢- ١) و( ١-٢٠٠٠).

**- المصادر باللغة الإنكليزية :**

**Reports and Periodicals**

1. IMF, International Financial Statistics, Year book 2000.
2. UN, National Accounts Statistics: 1996-1997, Part II, New York, 2000.
3. UN, World Statistics Pocket book, New York, 1997.
4. UN, International Trade Statistics Year book , Vol 1, New York, 1988.
5. UN, International Trade Statistics Year book , Vol 1, New York, 1999.
6. UN, International Trade Statistics Year book , Volum 1, New York, 2001.
7. United Nations, National Accounts Statistics: 1994, Part I, New York,1997.
8. United Nations, National Accounts Statistics: , 1994, Part II, New York ,1997.
9. United Nations, National Accounts Statistics: 1996-1997, Part I, New York ,2000.
10. United Nations, National Accounts Statistics 1996-1997, Part II, New York ,2000.
11. UNCTD, World Investment Report 1994. Transnational Corporations, United Nations: New York 1995.
12. UNCTD, World Investment Report 2002. Transnational Corporations, United Nations: New York , 1995
13. United Nations , Industrial Statistics Year book 1991, New York, 1993.
14. UNIDO,International Year book of Industrial Statistics, Vienna, 2002.
15. UnitedNations,WorldInvestment Report, Transnational , 1994.
16. United Nations, World Investment Report, Transnational Corporations, 2002.
17 . World Bank, World Debt Tables, (1983-1984) , (1989-1990 .